الدور التربوي في مواجهة مشكلات الطفولة المبكرة بالوطن العربي في ضوء التقارير الدولية واتفاقية حقوق الطفل

«دراسة تحليلية»

د. سماح خالد عبد القوي زهران
أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد – كلية البنات – جامعة عين شمس
skhaekz@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على مشكلات الطفولة العربية عامة والمبكرة منها خاصة، وذلك في محاولة للتبصير بها، واقتراح حلول لمعالجتها. وفي إطار هذا قامت الباحثة بإلقاء الضوء على أبرز المشكلات العالمية، ومن ثم بيان صداها على العالم العربي ثم قضايا الطفولة على وجه التحديد. وقد تركزت مشكلة الدراسة في تحديد مدى التشابه والاختلاف بين الدول العربية في مشكلات الطفولة العربية، وكذا تأثير عنصر الوقت أو عامل الزمن في مدى إحراز تقدم في الرعاية المقدمة للطفل. ولدراسة هذا تم الاستعانة بالتقارير الدولية والعربية في هذا الصدد، وكذلك الدراسات المختصة، واختارت الباحثة لذلك عينة قوامها 14 دولة عربية؛ لبيان التشابه والاختلاف في نسب الرعاية، كما تم تطبيق إحصاء جداول الحياة. وتمت مناقشة النتائج وبيان صحة الفروض، في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، بما أدى للوصول لتوصيات تبرز دور التربية في معالجة النقص ما أمكن.

The Educational Role in Facing Early Childhood's Problems in the Arab Countries in the Light of Child's Rights Agreement and International Reports

(An Analytical Study)

Samah Khaled Abd El-Kawy Zahran
Associate Prof., Dept. of Child Education, Women's College
Ain Shams University, Egypt

Abstract

The study's aims were to shed some lights on Arab Childhood problems in general, and early childhood in particular, in order to inspect them and suggest solutions. To achieve this the researcher pinpointed the most problems known internationally, as reported by International and Arabic agents. 14 Arab states were chosen for comparisons. Results were discussed in the light of theoretical framework. Some recommendations were drawn as how to tackle the shortages in dealing with such problems.

مقدمة:

يمر عالمنا الآن، بعد أكثر من عقد مضى على الألفية الجديدة، بتحديات وطموحات ومشكلات عدة. ومما لاشك فيه أن مجابهة المشكلات والتحديات وبلوغ المطامح لن يتأتى إلا عن طريق الاستثمار في البشر. وذلك بإعادة النظر في منظومة إعداد النشء وتوجيهه لما فيه صالح مستقبل العالم.

ويزداد الأمر خطورة في المنطقة العربية؛ إذ يذكر تقرير التنمية في العالم لهذا العام أن العنف الذي تعانيه، مثلاً، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الآن - يختلف عما كان سائداً في القرن العشرين من أنماط الصراعات بين الدول ومن أساليب معالجتها. فالهيئات الحكومية المنفصلة عن بعضها البعض لم تعد مؤهلة للتصدي للمستجدات، كما أن تدني الدخل والفقر والبطالة وانعدام المساواة بين الجماعات المختلفة يزيد من مخاطر العنف(السوسوة، 2011).

ويعد العنف والصراع من كبرى المشكلات التي تواجه عالمنا المعاصر، وعالمنا العربي على وجه الخصوص. كما أن وقوعه المستمر يعيق من عملية التنمية التي نطمح إليها بالأساس. هنا لزم على التربية أن تعدل من أسلوب رعايتها، لاسيما للصغار في مرحلة الطفولة خاصة المبكرة منها، حيث بدء تشكل الشخصية، وغرس أنماط السلوك والعادات، والتي ستقولب الشخص فيما بعد، وقد يصعب عليه إعادة تشكيلها أو الفكاك منها. وهنا تأتي أهمية هذه المرحلة في عمر الإنسان، وأهمية البحث في طرق تأهيلها وتحديات هذا التأهيل، والذي يشكل في نهاية الأمر تحدياً للاستثمار والتنمية المنشودة.

وعلى حد تعبير التربوي الأمريكي هوراس مان: «كما أننا لا يمكن أن نعتبر ثمرة التفاح ثمرة حتى تنضج، كذلك فإننا لا يمكن أن نعتبر الإنسان كائناً إنسانياً بأي حال من الأحوال حتى يتربى» (Mann, in Shane, 1986).

إن التربية الحديثة في مقابل التربية التقليدية - التي تحمل الذاكرة أكثر مما تحتمل، وتحبس الطالب خلال سنوات طويلة وسط كتب عديمة المعنى تفقد الفكر بداهته وتزيده غفلة بدلاً من أن تزيده يقظة - ترتكز على التربية أكثر من التعليم، حيث تربية الشخصية ككل جسداً وفكراً ونفساً، وفي هذا فهي تستند على العلوم التربوية والنفسية، وتعد الطفل محوراً لعملية التربية تنشئه على الاستقلال وسط روح جماعية في جو من التفاؤل والحب (عبد الدائم، 1987).

وفي إطار ما تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، من أن لكل طفل حقه في الحياة والرعاية والحماية بغض النظر عن الاختلافات الجنسية والوطنية والعرقية والدينية. وفي ضوء التقارير الدولية عن مشكلات العالم عامة ومشكلات الوطن العربي خاصة، ثم مشكلات الطفولة المبكرة على نحو أخص، تبحث هذه الورقة في دور التربية في مجابهة هذه التحديات.

أولاً - المشكلة والتساؤلات:

لما كان من الأهمية بمكان الوقوف على الأسباب المعيقة للتنشئة السوية للأطفال في عالم

تقف فيه البشرية الآن عند مفترق للطرق بما تجابهه من مشكلات وتغيرات حادة وسريعة؛ فإن مشكلة الدراسة الحالية تنبثق من طبيعة المشكلات التي تجابه عالمنا المعاصر، ومن ثم تنعكس على عالمنا العربي تحديداً وتلقي بظلالها على كل جوانب الحياة فيه، بما في ذلك التربية أو مشكلات تربية النشىء. وبالتالي فالدراسة الحالية تحاول إلقاء الضوء على هذه المشكلات، من حيث ماهيتها وطبيعتها، ومحاولة الوقوف على أسبابها ما أمكن، وذلك في محاولة للتبصير بها وربما علاجها، ما أمكن ذلك. ومن أمثلة هذه المشكلات ما جاء بتقرير التنمية في العالم عامي 2009 و2011 وذلك من وجود الناس في بيئة غير آمنة وتفشي البطالة وارتفاع معدلات الفقر وغيره من تحديات الأمن الصحي والتعليم. يضاف إلى هذا عدم وضوح عدد من البيانات المهمة بشأن بعض جوانب رعاية الطفولة المبكرة بعدد من الدول العربية.

- فما طبيعة مشكلات الطفولة في عالمنا العربي، وما التحديات الآنية التي تواجهه؟
- وما مدى التشابه والاختلاف بين الدول العربية في هذه المشكلات؟
- وإلى أي مدى يمكن اعتبار مشكلاتنا مزمنة منذ أمد بعيد؟
- وإلى أي مدى يمكن أن يكون للعامل الزمني دلالة في استمرارية المشاكل من عدمها؟
- وإلى أي مدى يمكن الوقوف على أسباب ذلك؟
- وما مدى انعكاس هذه المشكلات على تربية النشء، خاصة الطفولة المبكرة منه؟ وكيف يمكن للتربية أن تواجه مثل هذه التحديات؟
- وإلى أي مدى استفادت الدول العربية من اتفاقية حقوق الطفل وفعّلتها في تطوير تربية النشء؟ وما العثرات التي حالت دون ذلك؟
- ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تنصب تحديداً في محاولة معرفة مشكلات الطفولة العربية - والمبكرة منها خاصة - ومدى تشابهها واختلافها بين الدول العربية. ثم تأثير عامل الوقت في مدى إحراز تقدم بالرعاية المقدمة للطفل.

ثانياً - أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في محاولة التعرف على:

1. المشكلات التي تجابه عالمنا المعاصر، وخاصة عالمنا العربي، من حيث ماهيتها وطبيعتها وأسباب وقوعها.
2. المشكلات التي يعاني منها الطفل العربي الآن، خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، ومن ثم محاولة الوقوف على أسبابها.
3. إلقاء الضوء على مدى التشابه والاختلاف في رعاية الطفولة بالدول العربية، ومحاولة الوقوف على أسباب ذلك.
4. دور التربية في مجابهة هذه التحديات، في إطار دراسة العلاقة بين اتفاقية حقوق الطفل المفعلة بالدول العربية، والمشكلات التي لا يزال يعاني منها الطفل العربي للآن.

ثالثاً ـ أهمية البحث:

الأهمية النظرية: وتتمثل في إلقاء الضوء على المشكلات التي تجابه عالمنا المعاصر، وخاصة عالمنا العربي. ومن ثم أهم المشكلات التي يعاني منها الطفل العربي الآن، في إطار ذلك. ثم المقارنة بين الدول العربية في مجال أوجه رعاية الطفولة المبكرة لبيان جوانب القوة والضعف، ومحاولة زيادة الأولى والوقوف على أسباب الثانية.

الأهمية التطبيقية: تتمثل أهمية الدراسة الحالية في إمكانية توظيف مخرجاتها في الجانب الميداني التربوي من أجل تفعيل حقوق الطفل وتربيته ورعايته، وأخيراً الوقوف على أسباب التعثر والاختلاف ما أمكن.

رابعاً ـ الإطار النظري والدراسات السابقة:

سيتم تناول هذا الجزء بالدراسة في إطار محورين أساسيين هما:

أ- المفاهيم الأساسية بالدراسة.

ب- الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

أ- المفاهيم الأساسية بالدراسة:

التربية (Education):

تعرف التربية على أنها نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعال للأسرة والمدرسة في تنمية النشء من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية، حتى يمكنه أن يحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها. والتربية أوسع من التعليم، الذي يمثل المراحل المختلفة التي يمر بها المتعلم ليرقى بمستواه في المعرفة في دور العلم. فالتربية إذن هي عملية عامة لتكييف الفرد ليتمشى ويتلاءم مع تيار الحضارة الذي يعيش فيه، وبهذا تصبح التربية عملية خارجية يقوم بها المجتمع لتنشئة الأفراد ليسايروا المستوى الحضاري العام (بدوي، 1986).

ويعرف علم التربية Pedagogy بأنه العلم الذي يبحث في أهداف تنمية الفرد من النواحي البدنية والفكرية والخلقية والمناهج والوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف (بدوي، 1986). كما يمكن تعريف التربية عموماً على أنها أي عمل أو خبرة ذات تأثير بنائي في العقل والشخصية، أو في القدرة النفسية للفرد. أما التربية بمعناها التقني فهي العملية التي ينقل بها المجتمع معارفه ومهاراته وقيمه التراكمية من جيل لآخر (ويكيبيديا، 2011). وفي أوائل سبعينات القرن الماضي ظهر ما يعرف بتربية الطفولة المبكرة Early Childhood Education سواء بالحضانات (من عمر عامين إلى أربعة أعوام، أو برياض الأطفال (لعمر أربع وخمس سنوات)، حيث أصبحت التربية في هذه المرحلة سمة عالمية في التعليم الحكومي بالولايات المتحدة، إذ يرى التربويون أن جوانب أساسية في شخصية الطفل تحددها خبرة هذه المرحلة، وذلك حتى قبل دخوله الصف الأول الابتدائي، ومن ثم فهم يعطون الأولوية القصوى للتربية بهذه المرحلة المبكرة. فمن الأهمية

بمكان ألا تبدأ بعد عمر عامين أو ثلاثة أعوام (Shane, 1986). ومما تقدم يمكن استخلاص التعريف الإجرائي للباحثة: على أن التربية هي علم تنمية الإنسان منذ طفولته المبكرة جسمياً وعقلياً ووجدانياً واجتماعياً من خلال عملية ينقل فيها المجتمع معارفه ومهاراته وقيمه التراكمية من جيل لآخر.

الطفولة (Childhood):

تعرف مرحلة الطفولة أنها الفترة ما بين الرضاعة وسن البلوغ ، وتنقسم عادة إلى ثلاث مراحل هي: الطفولة الأولى بين نهاية الرضاعة وسن السادسة، والطفولة الوسطى بين السادسة والعاشرة، والطفولة الأخيرة بين العاشرة والثانية عشرة. وهي ما تسمى قبل المراهقة (بدوي، 1986). كما يمكن أن يعرف الطفل على أنه الشخص من الميلاد وحتى النضج أو الرشد. والطفولة هي الفترة من الميلاد حتى المراهقة .(Reber, 1995) كما يمكن أن تعرف الطفولة أنها المرحلة العمرية التي تقع من الميلاد وحتى المراهقة. وفي علم نفس النمو يمكن تقسيمها إلى هذه المراحل النمائية: مرحلة تعلم المشي، ومرحلة الطفولة المبكرة أو مرحلة اللعب، ومرحلة الطفولة الوسطى أو سن المدرسة، ومرحلة المراهقة أو سن البلوغ وما بعد البلوغ.

كما يمكن أن يعرف الطفل أنه أي كائن إنساني تحت عمر 18 عام (الويكيبيديا: الطفل، 2011). وتعرف مرحلة الطفولة أنها تلك المرحلة المبكرة في دورة حياة الإنسان، والتي تتميز بنمو جسمي سريع للطفل، ومن ثم يتأتى علينا تشكيل الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين ومسؤولياتهم، وذلك من خلال وسائل اللعب والتعليم الرسمي غالباً. وعرف الطفل أنه الكائن الذي يولد مزوداً ببعض الخصائص العضوية والفسيولوجية، وله حاجات بيولوجية ونفسية، وهو يعيش في وسط اجتماعي لا غنى عنه، وعليه أن يتعلم كيف يتوافق معه لسد حاجاته النفسية والجسمية. والطفل في مرحلة الطفولة المبكرة يعتمد كلياً على الآخر، حيث يكون هو الطرف المستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي مع من حوله، ويزود عن طريقها بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير وأساليب التفكير وأنماط السلوك التي تؤثر في شخصيته وتوقعات دوره في المستقبل، ومن ثم تحدد مستوى تكامله مع المجتمع على المستوى الاجتماعي والشخصي. وقد بينت العديد من الدراسات في ميدان علم الاجتماع الجنائي أن مجمل سلوكيات وتصرفات الأفراد ما هي إلا نتاج لما تلقوه عبر البيئات التنشئية سواء كانت سوية أم غير سوية. وللطفولة ثلاث مراحل هي: مرحلة المهد، من الميلاد إلى الثانية. مرحلة الطفولة المبكرة (ما قبل المدرسة)، من الثانية إلى السادسة. مرحلة الطفولة المتأخرة: من السادسة إلى الثانية عشرة (جمال، 2011) وتعد طفولة الإنسان واحداً من أكثر طفولة الثدييات احتياجاً وطولاً. ذلك أن صغير الثدييات الأخرى يمكنه أن يستقل بعد لحظات أو دقائق من ميلاده. لكن صغير الإنسان لا يستطيع أن يحرك رأسه حتى للرضاعة إلا بمساعدة الآخرين، ومن ثم فصغير الإنسان يحتاج للرعاية من أبويه، أو من يحل محلهما لفترة طويلة من الوقت. إذ إن طفولة الإنسان هي أطول فترة طفولة عبر الكائنات المختلفة، ليس فقط لاحتياجه لوقت أطول في الرعاية، ولكن أيضاً لكم التعلم الهائل الذي يكون من الواجب عليه تعلمه، ونمو الطفل قصة طويلة تبدأ من رضيع غير قادر على مساعدة نفسه لتتطور إلى إنسان مستقل، ماهر، ذكي، يستطيع رعاية

الآخرين. ومن ثم فصغير الإنسان لا ينمو بمفرده؛ إذ يحتاج لمن يرعاه عضوياً ونفسياً، كما يحتاج لحب من يرعاه، الذي يجعله يطور نفسه وقدراته الأساسية ليتفاعل مع من يحب، فيكتسب القدرة على الكلام واللعب والحركة والتعاون.... إلخ. وهذا أمر يشير لأهمية دور التربية في عملية التنمية المبكرة للإنسان (Call, 1986). ومما تقدم يمكن استخلاص التعريف الإجرائي للباحثة: على أن الطفولة هي أولى مراحل نمو الإنسان، وتتسم بالنمو السريع والقابلية المرتفعة للتعلم، وتحتاج للتدريب بما يؤدي لتشكل ونضج الشخصية. كما يحتاج فيها الطفل لمن يرعاه جسمياً ونفسياً، بما يطور قدراته الأساسية، ويجعله أكثر تفاعلاً مع الجماعة.

حقوق الطفل (Childs Right):

يقصد بالحقوق المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع. أي: المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع. والحق من وجهة نظر القانون هو سلطة يخولها القانون لشخص لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون. وينقسم الحق إلى طبيعي ووضعي. والحق الطبيعي هو اللازم عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان، أما الحق الوضعي فهو الذي تقرره القوانين المكتوبة والعادات المقررة. وهناك ما يسمى أيضاً بالحقوق الاجتماعية، وتتمثل في حق المواطنين في التعليم والرعاية الصحية والعمل والتأمينات الاجتماعية ضد العجز والشيخوخة والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة (بدوي، 1986). وحقوق الإنسان، والتي تسمى أيضاً بالحقوق الطبيعية، هي تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها، والتي بدونها لا يستطيع الإنسان العيش كبشر. ومن ضمن هذه الحقوق الأساسية: الحق في الحياة، والأمان الشخصي، والمحاكمة العادلة. ولما كان الاعتراف بالحقوق المتساوية الثابتة لأعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، كان لزاماً على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنادي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه جميع الشعوب والأمم، بحيث يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم (الويكيبيديا: حقوق الإنسان، 2011). ومن هذا المنطلق تستخلص الباحثة إمكانية تعريف حقوق الطفل على أنها تمكين الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ويكون محميّاً من جميع جهات المجتمع ومؤسسات الدولة، ولديه الحقوق التي تؤمّن له حياة سعيدة لخيره وخير المجتمع. بشكل يشبع حاجاته الأساسية، ويساعد على نموه وتنميته، ويحميه من سوء الاستغلال والمعاملة. وفي عام 1989 أقر زعماء العالم بحاجة أطفال العالم لاتفاقية خاصة بهم؛ لأنه غالباً ما يحتاج الأفراد دون 18 عاماً إلى رعاية خاصة، وحماية لا يحتاجها الكبار. وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل بمثابة صك قانوني دولي يلزم الدول الأطراف بتفعيلها. وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي؛ إذ تم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 دولة انضمت لمنظومة الأمم المتحدة. وتتمثل مهمة اليونيسيف في حماية حقوق الأطفال وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم. وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية في أربعة مبادئ هي: عدم التمييز، وتضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل، والحق في الحياة، والحق في البقاء، وفي النماء، وفي

احتـرام رأي الطفل. وتتضمـن الاتفاقية 54 مادة، توضح الحقوق التـي يجب أن يتمتع بها الأطفـال في أي مكان ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء والتطور والنمو إلى أقصى حد، وحقه في الحماية من التأثيرات المضرة وسـوء المعاملة والاسـتغلال، وحقه في المشـاركة الكاملة في الأسرة وفي الحياة الثقافية والاجتماعية. وتحمي الاتفاقية حقوق الطفل عـن طريق مجموعة من المعايير والخدمات الاجتماعيـة والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل (الويكيبيديا: حقوق الإنسان، 2011). وعليه، فحقوق الأطفال هي حقوق الإنسان، آخذيـن في الاعتبار الرعايـة الخاصة التي تتطلبهـا طبيعة مرحلة النمو عنـد الأطفال، بما في ذلك حقوقهم الأساسـية في الطعام والتعليـم والرعاية الصحية والحماية من الجريمة. وحقوق الطفل تتراوح ما بين إشـباع حاجاته الجسمية والعقلية والعاطفية الأساسية، إلى حمايته من سوء الاستغلال والمعاملة (Wikipedia, Child rights, 2011).

ب. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

يتناول الإطار النظري للدراسـة محاور الدراسة الأساسـية ومشكلتها في أقسام فرعية يمكن تقسيمها كما يلي: نظرة عامة لأهم المشكلات الأساسية التي تعيق تقدم العالم الآن، ثم نظرة عامة عن أهم المخاطر والمشكلات التي تتحدى عالمنا العربي في إطار ذلك، ثم انعكاس ذلك على مشكلات الطفولة العربية، ومن ثم الطفولة المبكرة منها، وهذا في إطار إبراز تفعيل الدول العربية لاتفاقية حقوق الطفل والعقبات التي تتصدى لذلك، مع استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال. وذلك على النحو الآتي:

نظرة عامة على أهم المشكلات أو المعوقات التي تواجه عالمنا الآن:

يذكـر تقرير التنمية في العالم الصـادر عن البنك الدولي لعـام 2011 بعنوان: الصراع والأمن والتنمية، أن أهم المشـكلات التي تواجه التنمية فـي عالمنا الآن: العنف والصراع، إذ إن العنـف والصراع يعيق كل منهما أمن الطفل والفرد، ومن ثم قدرته على تنمية ذاته، وكذا قـدرة المجتمع على تنمية ذاته، وهذه التنمية هي الهدف المنشـود للتقـدم والازدهار بالقرن الحالي. ويعرف التقرير العنف المنظم انه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها من جانب جماعات، بما في ذلك ما تقوم به الدول من أعمال ضد غيرها من الدول أو ضد المدنيين. ويذكر التقرير أن البلدان المتأثرة بحالات الصراع والهشاشة تشمل:

- البلدان التي تزيد بها معدلات جرائم القتل عن 10 لكل 100 ألف نسمة في السنة.
- البلدان التي تشـهد صراعـاً كبيراً، حيث تزيد الوفيات الناجمـة عن المعارك بها عن ألف شخص في السنة (بحسب التعريف المعمول به من 2006 – 2009).
- البلدان منخفضة الدخل، والتي بها شـكل من المسـتويات المؤسسـية (وذلك بحسب تعريـف البنـك الدولي للدخـل المنخفض في الفتـرة مـن 2006 – 2009). ويتطلب الأمن والتنمية كما سـبق ذكره، التحرر من الخـوف والفاقة وحرية العيش بكرامة، ومن ثم فالتقرير يضع أمن البشـر ورخاءهم في مركز الاهتمام، ويسلط الضوء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن الفقر والعنف. ويستخدم مصطلح أمن المواطن كثيراً لزيادة التركيز على التحرر من الخوف الجسـدي، والخوف من العنف (السوسـوة، 2011).

نظرة عامة على مشكلات العالم العربي في إطار ذلك:

يذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن هناك اختلافات متباينة في معدل الزيادة السكانية بالوطن العربي، والذي زاد بنسبة 2.7% خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وهذه زيادة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني بالدول الأخرى، والتي بلغت أقل من 2% لنفس الفترة، وقد يرجع هذا لجهود خفض معدلات الوفيات مع استمرار معدل الخصوبة المرتفعة. واستناداً للهرم السكاني حسب النوع والجنس نجد أن الأعداد التي تدخل سنوات الخصوبة أكثر بكثير ممن تنتهي فترة إخصابهم. إلا أن هناك اختلافات متباينة بين سكان الدول العربية وبين الدول نفسها، تتمثل في مستويات التطور، المدنية، البطالة، الدخل القومي، التوزيع السكاني، ومعدلات النمو. وتعتبر مصر أكثر الدول العربية سكاناً، حيث تحتل نسبة 28 % تقريباً، ثم تأتي الجزائر والسودان والمغرب لتشمل 11 - 12% لكل دولة، تليها العراق في المرتبة الخامسة بنسبة 7 % ومثلها لبنان والأردن وليبيا وموريتانيا وفلسطين، ثم اليمن وتونس وسوريا والسعودية بنسب تتراوح بين 5 - 6% لكل دولة، وأخيراً تأتي البحرين وجزر القمر وجيبوتي وقطر والإمارات لتشكل نسبة 1% لكل منها من مجموع السكان العرب. (كروسيت، 2011).

ويذكر التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربي أن هناك تفاوتاً بحجم السكان بالدول العربية بشكل حاد، حيث يزداد عدد السكان عن 80 مليون نسمة في ثلاث دول فقط، بينما ينخفض عددهم عن 5 مليون نسمة في عشر دول. كما يتفاوت معدل الزيادة الطبيعية بين الدول العربية بشكل كبير، فبينما يرتفع المعدل إلى مستوى يفوق 3% في بعض الدول، نجده ينخفض إلى ما دون 1.5% في البعض الآخر)عويس، عبد المنعم، الوحيشي، مهايني، السيد، رشاد، ومخلوف، 2003).

أما من حيث الوطن العربي اقتصادياً، فيمكن تصنيف دوله إلى ثلاث مجموعات اقتصادية كما يلي:

المجموعة الأولى: دول المجموعة النفطية، وهي غنية بمواردها واستثماراتها وعائداتها النفطية، مما ينعكس على ارتفاع الناتجين المحلي والقومي ونصيب الفرد من كليهما. وهي دول ذات مستوى اقتصادي مرتفع.

المجموعة الثانية: هي دول غنية بحجم قوة العمل بها، مما يدعم أنشطتها الإنتاجية. إلا أن النمو السكاني المرتفع بها يمثل تحديا أمام تنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

المجموعة الثالثة: دول محدودة الموارد تعتمد بصفة أساسية على النشاط الزراعي، وتعاني من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومن ثم انخفاض المستوى الاقتصادي بها (عويس، وآخرون، 2003).

كما يمكن تقسيم دول الوطن العربي اقتصادياً حسب دخولها وفق مؤشرات الحكم حتى عام 2007 إلى أربع مجموعات هي: بلدان ذات دخل منخفض، وتشمل: جزر القمر، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن . بلدان ذات دخل متوسط منخفض، وتشمل: الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، المغرب، سوريا، تونس، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بلدان ذات دخل متوسط مرتفع، وتشمل: لبنان، ليبيا، سلطنة عمان. وأخيراً، بلدان ذات دخل مرتفع، وتشمل: البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة (السوسوة، 2011).

ويذكر تقرير التنمية في العالم لعام 2009 عن مشكلات العالم العربي أن هناك تحديات متعاظمة تواجه المنطقة العربية، وتهدد أمن الإنسان بها ، وتتمثل هذه التحديات في مخاطر سبعة هي كما يلي:

1. **الناس في بيئة غير آمنة:** فبحسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم البلدان العربية بحلول عام 2015 (395) مليون نسمة، وذلك مقارنة بـ 317 مليون عام 2007، 150 مليون عام 1980. يضاف إلى هذا مشكلة التوسع الحضاري، حيث 38% من السكان العرب من الحضر. هذا بالإضافة للضغوط الديموغرافية حيث لا يتعدى 60% من السكان الخامسة والعشرين من العمر. ثم تأتي مشكلة التلوث للماء والهواء، وأخيراً مشكلة التصحر. ومن العرض السابق نلاحظ، أن البيئة غير الآمنة منشؤها أن الزيادة السكانية مصحوبة بسوء توزيع السكان، وهذا أمر أدى لظهور مشكلات مثل التلوث، والتصحر. وهنا تظهر أهمية الدور التربوي الذي يستثمر الزيادة السكانية بحيث تصبح مكسباً له، وذلك بدلاً من أن تكون عبئاً على الدول العربية.

2. **الدولة والمواطنون وانعدام الأمن:** في استطلاع للرأي لاستقصاء الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان جاءت التهديدات الرئيسة المدركة في فلسطين والكويت ولبنان والمغرب، من الأعلى فالأقل كما يلي: الملوثات البيئية، نقص المياه، تراجع الأراضي الزراعية، الاحتلال والنفوذ الأجنبي، إخفاق الحكومة في حماية المواطنين، تعسف الحكومة، غياب الحماية الاجتماعية، سوء الخدمات الصحية، سوء الخدمات التعليمية، تفشي الفساد، بطء الإجراءات القانونية وصعوبة تحصيل الحقوق، ضعف التضامن بين أفراد المجتمع، توتر العلاقات بين الجماعات، التطرف الديني، التفكك العائلي، تعذر الحصول على الخدمات الأساسية، الأوبئة والأمراض المعدية، البطالة، الفقر، الجوع، الاعتداء على الأشخاص والأملاك الخاصة. ونلاحظ مما سبق أن المشكلات الاجتماعية فاقت النوعيات الأخرى من المشكلات، وهذا يدل على افتقاد الدور التربوي المنشود، ويركز على أهمية إعادة صياغته.

3. **الفئات الضعيفة الخافية عن الأنظار:** ويتمثل ذلك في العنف ضد الأطفال، والعنف ضد النساء والذي يصعب قياس مدى انتشاره في المجتمعات العربية فذلك من محظورات ثقافة تتمحور حول السيطرة الذكورية، وهذا ينعكس على الأطفال في تنشئتهم ولو بشكل غير مباشر. ثم الاتجار بالبشر، وأخيراً محنة اللاجئين والمهجرين داخلياً. وهذا العنصر يشير لأشكال العنف على الفئات الضعيفة، في أشكالها القديمة مثل طبيعة الثقافة التي تغلب عليها السيطرة الذكورية، أو في أشكالها الجديدة مثل مشكلة الاتجار بالبشر، وهذا أمر يبرز أهمية دور التربية لأجل تعديل مثل هذه الثقافة المنتجة للمشكلات.

4. **النمو المتقلب ونسبة البطالة المرتفعة والفقر الدائم:** حيث تزيد نسبة البطالة في البلدان العربية عن 14.4% من القوى العاملة، وذلك وفقاً لعام 2005 مقارنة بـ 6.3% على الصعيد العالمي. والأعلى معدل للبطالة في الجزائر؛ إذ تصل وحدها إلى 46% مقارنة بالأدنى في الإمارات، حيث تصل إلى 6.3% كما المعدل العالمي. أما بالنسبة للفقر فيقدر أن هناك 65 مليون عربي يعيشون في حالة من الفقر. ووفقاً لدليل الفقر البشري يعد معيار الفقر معياراً مركباً من ثلاثة مكونات هي: طول العمر، المعرفة ، مستوى المعيشة. وقد وجد أن معدل الفقر بالدول ذات الدخل المنخفض تصل إلى 35.5% مقارنة بمعدل 12% بالدول مرتفعة الدخل وهذا يمثل تهديداً للتعليم والصحة والحياة بهذه الدول. وهذا العنصر يشير لسوء الأحوال الاقتصادية وهو أمر يؤثر بالسلب على النمو الجسدي السليم للطفل، ويعد هذا جانباً مهماً في رعاية الطفولة بهذه المرحلة العمرية المبكرة، ومن ثم فالوقوف على مسبباته سيؤدي لتدارك هذه الأزمة.

5. **الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي:** وفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) نجد أن نسبة الجوع وسوء التغذية تتزايد بالدول العربية. ومن المفارقات مع الجوع البدانة الزائدة بما تتسبب فيه من أمراض مزمنة غير معدية. ومن الأسباب غير المباشرة للجوع: الفقر، والاحتلال، والنزاعات الداخلية، والسياسات الاقتصادية المتبعة في عصر العولمة. كأن يسجل مثلاً انخفاض محاصيل الحبوب ما بين 1990 و2005 في سبعة بلدان عربية. وهذا العنصر أيضاً يكمل العنصر السابق، من حيث تأثيره السلبي على النمو الجسدي والصحي للطفل بهذه المرحلة، وهذا يشير لأهمية التوافق مع سياسات اقتصاد العولمة، لتجنب مثل هذه المآزق.

6. **تحديات الأمن الصحي:** بينما سجلت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدما مشهودا في مجال ارتفاع مدى العمر وانخفاض معدل وفيات الرضع فإن هناك تحديات صحية لازالت تواجهها تتمثل في تراجع الأنظمة الصحية في المنطقة، مع سوء تمثيل الخدمات الصحية، وأخيراً المخاطر الصحية المستجدة مثل مرض الإيدز وارتفاعه، حيث أدى لوفاة 31.600 بالغ وطفل. 80% منهم من السودان. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية وصل عدد المصابين به في عام 2007 إلى 435000، منهم 73.5% في السودان. وهذا يستلزم أهمية مراجعة النظم الصحية لضمان نمو صحي ونفسي سليم بمراحل العمر، لاسيما المبكرة منها؛ لما لأهميتها في تكوين شخصية الإنسان.

7. **الاحتلال والتدخل العسكري:** إذ يوضح التقرير الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الإنسان إثر الاحتلال والتدخل كما يحدث في العراق وفلسطين مثلاً (السوسوة، 2009). وهذا العنصر تعاني منه الدول المحتلة، ومن ثم فإن حل مشكلاتها يعتمد على إنهاء الاحتلال بها ما أمكن.

مشكلات الطفولة العربية ـ خاصة المبكرة منها - والدراسات السابقة في هذا الإطار إن الاهتمام بالطفولة ليس وليد اليوم، فالمجتمعات على مر العصور اهتمت بتربية أطفالها

وصون حقوقهم. ففي قانون حمورابي نجد توصية مادية لحقوق الطفل، وفي مصر القديمة نجد وصايا الحكيم بتاح بشأن تربية الأبناء، وكذا في شبه الجزيرة العربية، حيث نجد مثلاً قول عمرو بن كلثوم:

إذا بلغ الفطامَ لنا صبيٌّ تخِرُّ له الجبابر ساجدينا

(مكي، 2011). وعلى الرغم من هذا فإن تربية الطفل في العصور القديمة كانت تحمل الطفل مسؤوليات عديدة، وفقاً لثقافة المجتمع وأهدافه، ففي الإغريق مثلاً كان يربى الطفل على المعاملة الخشنة واللياقة البدنية بعدما يستقل عن والديه في السابعة، ولا يختلف الرومان عن ذلك كثيراً. كما كانت تعاني التربية من التمييز في المعاملة، كما هو الحال في شبه الجزيرة العربية مثلاً حيث التفرقة بين الذكور والإناث. وعندما نزلت الديانات السماوية، حضت على حسن المعاملة، وعدم التمييز، أو المفاضلة على أساس النوع (الجنس)، حيث نجد مثلاً أن الإسلام حض على هذا كما نبذ العنف والضرب (جمال، 2011).

إلا أن واقع الطفولة في مجتمعاتنا العربية المعاصرة يشمل ظاهرة سوء معاملة الأطفال في العديد من المجتمعات، وذلك في مشكلات مثل الأمية، والتسرب من التعليم: فبينما تظهر البيانات الحديثة انخفاضا في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة ؛ حيث انخفض عددهم من 94 مليوناً عام 2002 إلى 75 مليوناً في 2006، إلا أن بيانات اليونسكو بهذا الصدد تظهر أن عدد الأطفال المنتظمين بالمدرسة أقل بكثير من عدد الملتحقين بها؛ ففي عام 2002 بلغ عدد غير المنتظمين 115 مليوناً، ثم أصبح 101 مليون عام 2006 (رودراكسا، روثر، وبورتيلو، 2008). يضاف إلى هذا مشكلات أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال، واستغلالهم في الجرائم. وبرغم التشريعات والقوانين الحامية للطفولة إلا أن هذا لم يجنب الطفل الأذى، ولعل مشكلة الطفولة العربية تنبثق من طبيعة التنشئة المعاصرة بالأسرة العربية الآن؛ حيث الطفل يُرَوَّض على تقبل سلطة والديه خاصة الأب، حيث يطلب منه ألا يثور أو يعارض. وهذه الثقافة الأسرية تنعكس على المجتمع بأسره، حيث المجتمع الأبوي السلطوي يفسد العلاقات بين البشر؛ إذ يجعلها علاقات يتحكم فيها الأعلى بالأدنى. ومن مساوئ هذه المعاملة المتسلطة أنها تغرس في الطفل الاتكالية وتغرس بين أفراد الجماعة العداوة والبغضاء، وهذا يضفي على شخصية الطفل العقد والنقائص والضعف والخجل الزائد، حيث الشك في الذات وفي القدرات، والشعور بالدونية والخضوع والذنب. وهذا لا يجعل الطفل مبدعاً أو حراً أو منتجاً. ذلك أن هذا النمط من التربية التسلطية قائم على مبادئ تقليدية وغير صحيحة، مثل: الطفل شرير بطبيعته، الطفل راشد صغير، تقديم التعليم على التربية، التربية إعداد للحياة وليست الحياة نفسها، التربية ترويض وليست تحريراً. وأخيرا يعتقد معتوق جمال أن علاج ذلك يكمن في إعادة النظر في مكانة ووضعية الطفولة داخل المجتمعات العربية؛ كي يتسنى لها العيش في حياة كريمة. كما يتطلب أيضاً ثورة عارمة على العديد من العادات والقيم الرجعية المكبلة للحريات، وأخيراً يتطلب الكثير من الجهد والصبر والشجاعة (جمال، 2011).

ويؤكد حسن الإبراهيم (2011) على هذه الفكرة عندما يذكر أن مشكلة الطفولة العربية تكمن في مشكلة مجتمعاتها ذاتها؛ إذ يذكر أن أخطر ما يتهدد النشأة السوية للأطفال هو كونهم يحيون في مجتمعات قلقة، حيث الروابط بين الكبار والصغار في حالة من التوتر

يقف فيها الأطفال في «نقطة الشد» محتملة الانكسار يفرز فيها نوعان من القلق يعزز أحدهما الآخر، قلق الكبار من تعلقهم بالرؤى التي شبوا عليها، وقلق الصغار مرجعه أنهم غير مكتملي الوجود وغير راشدي الوعي. وهذه المجتمعات عاجزة عن اختيار موقع لها في حركة التاريخ المعاصر، وهذا جعلها تموه خوفها من التغيير بزيادة التسلط على نشئها. وبذا تتولد ثقافة القسر، ولها مآل واحد هو الفصام بمعنى التمزق بين مثال يقدره المجتمع، وواقع مثقل بالمغريات، ولكنه مفلس من التسامي الروحي والأخلاقي. كما آل هذا الفصام إلى نكوص وانعزال، وتحول الفصام في مجتمعاتنا العربية إلى حرب خفية على إمكانات النشأة السوية؛ حيث تراجعت نظم التعليم عن النشأة العلمية السوية، وتخلت الدولة تدريجياً عن مسؤولياتها الاجتماعية والتربوية، وتعززت تقاليد اليد الميتة (أي: التي تكتفي بالتعلم النظري)، وصمت القانون عن العقد الاجتماعي الكافل لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، وغيبت دراسة حقوق الإنسان، وأصبح الحديث عن تحولات الضعف في المجتمعات العربية في مقابل تحولات القوة في المجتمعات الديمقراطية. والطفل يولد مفطوراً على الحرية والعفوية في فهم الظواهر والعلاقات الإنسانية. وهم إذ يتعلمون بالنمذجة يستدمجون أفكار وسلوكيات الكبار الطائفية أو الطبقية. وأخيراً يذكر أن هذا المأزق المهدد لإمكانات النماء الطبيعي عند الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة - خاصة - يجابه بتحديات أساسية هي: الوعي الوطني العام بأخطار التقصير بشروط التنشئة السوية للطفل، الخطر الذي يهدد النشأة السوية للطفل ينتج عن واحد أو أكثر من الأسباب الآتية: الفقر، الأسرة المفككة، تدني ثقافة الأم، تهاون الوالدين في أخذ التنشئة مأخذ الجد. وهذا يشير لأهمية الوقوف على أسباب إعاقة النمو السليم. ويضيف أن التباين في إعداد أطفال ما قبل المدرسة يتسبب في ظهور ما يعرف بفجوات التعلم أو التحصيل، وهذه الفجوات يمكن أن تتسع مع تقدم الطفل في التعليم المدرسي، وهذا أمر يؤدي في النهاية إلى فرص مستقبلية أقل، قد تقود إلى المساعدات الاجتماعية الحكومية أو الانحراف والجريمة (الإبراهيم، 2011). ومما سبق يظهر أن مشكلة التنشئة الاجتماعية تعد من أهم مشكلات الطفولة بهذه المرحلة، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. وتتمثل مشكلتها فيما تفرزه الثقافة السلطوية الذكورية من تنشئة لا سوية، لما تتصف به من تعارض وانعزال، وما تؤدي إليه من نكوص، وهذا يتسبب في ظهور مشكلات مثل الأمية، والتسرب من التعليم وأطفال الشوارع، وعمالة الأطفال، واستغلالهم في الجرائم. ومن ثم فإن تغيير مثل هذا الشكل السلطوي من التربية إلى شكل أكثر ديمقراطية وحرية يسمح بالإبداع والاستقلالية وسيقود لبداية الحل لهذه المشكلات المركبة.

نبذة عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل:

الاتفاقيات الدولية ما هي إلا معاهدات تتم بين أكثر من دولة، وهي إما ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف، أو إقليمية أو دولية. ويعد ميثاق الأمم المتحدة من أهم المعاهدات الجماعية العالمية القضائية التي وضعت الأساس لقانون حقوق الإنسان تحت مظلة القانون الدولي. وحقوق الطفل كانت ومازالت من أهم الموضوعات التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي (محمدين، 2005).

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مجموعة من الحقوق والحريات، أوجز

أساسها فيما يلي: حق الحرية والمساواة والأخوة بين البشر، حق الأمان من العبودية والقهر والتعذيب، الحقوق القانونية والقضائية، حرمة الحياة الخاصة للإنسان، حرية الانتقال والإقامة، حق الانتماء للدولة، حق الزواج وتكوين أسرة، حق الملكية الخاصة، حرية الفكر والعقيدة والدين، حق المشاركة في شئون الحكم، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حقوق الأمومة والطفولة ، وأخيراً الحقوق التعليمية والثقافية (محمدين، 2005) .

وقد تطورت المعايير الدولية لحقوق الطفل على النحو الآتي:

أ - في عام 1924 أقرت عصبة الأمم إعلان جينيف لحقوق الإنسان، الذي حدد حقوق الطفل في التنمية المادية والنفسية والروحية، وفي الحصول على المساعدة خاصة عندما يكون جائعاً أو مريضاً أو مقعداً أو يتيماً، ويعطى الأولوية في جهود الإغاثة الدولية، وفي التمتع بالحرية من الاستغلال الاقتصادي، وفي أن يربى بحيث أن يغرس في نفسه حس المسئولية الاجتماعية.

ب- وفي عام 1948 أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يشير في المادة الـ 25 منه إلى الطفولة بأنها تستحق رعاية ومساعدة خاصتين.

ج- وفي عام 1959 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل الذي أقر حقوقاً مثل الحرية من التمييز والحق في الحصول على الاسم والجنسية، وأن تكرس الحقوق للطفل على وجه التحديد للتعليم والصحة والحماية الخاصة.

د- وفي عام 1966 ناصر كل من المعهد الدولي للحقوق المدنية والمعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حماية الطفل من الاستغلال، وعززا حقه في التعليم. وفي عام 1973 أقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن العمل وهو 18 عام وأقل من هذا يشكل خطورة على صحة الطفل وسلامته.

هـ- وفي عام 1979 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات الصغيرات. وفي عام 1989 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على اتفاقية حقوق الطفل، لتدخلها حيز التنفيذ في العام التالي.

و - وفي عام 1990 أقر مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه.

ز- وفي عام 1999 أقرت منظمة العمل الدولية اتفاقاً بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وفي عام 2000 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بروتوكولين: أحدهما بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والآخر بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء.

ح- وفي عام 2002 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة لمناقشة قضايا الأطفال تحديداً، وشارك فيها مئات الأطفال كأعضاء في الوفود الرسمية، كما ألزم

قادة وزعماء العالم أنفسهم بعهد جديد لحقوق الطفل عنوانه «عالم جدير بالأطفال». وفي عام 2007 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً معنياً بالأطفال تبنته أكثر من 140 حكومة، وأكدت فيه على الحقوق التي تم إحرازها في الأعوام السابقة (فيثمان، لانسراون، ولينر، 2009).

ويضيف تقرير اليونيسيف أن هناك تقدماً تحقق على صعيد إعمال حق أطفال العالم في البقاء والنماء؛ حيث انخفض العدد السنوي مثلاً - لوفيات الأطفال دون الخامسة، من 12.5 مليون عام 1990 إلى أقل من 9 مليون عام 2008. كما ازدادت ممارسة الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الشهور الستة الأولى من الميلاد. كما ازداد الاعتماد على الغذاء التكميلي بالمغذيات الدقيقة وقت اللزوم. وكذا ازداد التحصين ضد الأمراض واللقاحات والملاريا. كما تراجع انتشار فيرس نقص المناعة البشري بين 15 و24 عام في 14 دولة من 17 دولة تمتلك بيانات كافية لتحديد الاتجاهات. كما حصل أكثر من 1.6 مليار شخص على إمكانية الوصول لمصادر مياه شرب محسنة ما بين عام 1990 و2006. كما انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة الابتدائية من 115 مليون في 2002 إلى 101 مليون 2007، كما بلغ مستوى البقاء بالتعليم حتى نهاية المرحلة الابتدائية أكثر من 90% في الفترة من 2000 - 2007 بالدول النامية وفق بيانات المسوح الدولية. وأخيراً فقد تحسن مستوى التعادل بين الجنسين في التعليم الابتدائي لتصل نسبته إلى 96% أو أعلى بمعظم المناطق النامية (فيثمان، وآخرون، 2009). وعلى الرغم من هذا التقدم يستطرد التقرير إلى أن هناك تحديات تجابه حماية حقوق الطفل، حددها فيما يلي: هناك 500 مليون طفل تأثروا بالعنف. و150 مليون طفل من 5 - 14 سنة منخرطين في العمالة. و145 مليون طفل فقدوا أحد والديهما أو كليهما نتيجة لجميع الأسباب. و70 مليون امرأة وفتاة في 29 دولة خضعن لعملية بتر وتشويه في الأعضاء التناسلية. وأكثر من 64 مليون امرأة قلن إنهن تزوجن قبل 18 عام. و51 مليون طفل غير مسجلين عند الميلاد. و18 مليون طفل يتعايشون مع آثار النزوح. و15 مليون طفل فقدوا أحد والديهما أو كليهما نتيجة لمرض الإيدز. و14 مليون امرأة وشابة يلدن في سن 15-19 عام. و1.2 مليون طفل تم الاتجار بهم سنوياً حتى عام 2000. وأخيراً أكثر من مليون طفل محتجزون في دعاوي قضائية (فيثمان، وآخرون، 2009).

ويظهر العرض السابق أنه على رغم حدوث تقدم في بعض مجالات رعاية الطفل، والتي تنحصر في مجالات الرعاية الصحية من حيث انخفاض الوفيات دون الخامسة، وكذلك ارتفاع معدل الرضاعة الطبيعية وازدياد التحصين ضد الأطفال. فإنه لا تزال هناك مشكلات يعاني منها أطفال العالم تنصب بالأساس في مشكلات اجتماعية ترجع للظروف المجتمعية للبلدان صاحبة هذه المشكلات، أمثال العمالة والعنف ضد الأطفال والإصابة بأمراض مثل الإيدز واليتم، وهذا يشير بقوة لأهمية إظهار هذا العنصر في تناول ومعالجة مشكلات الطفولة المبكرة.

نماذج لبعض أشكال رعاية الطفل العربي وتفعيل حقوقه:

أمن الطفل العربي كمدخل لتفعيل حقوقه:

يتحقق أمن الطفل بتوازن جميع المتغيرات المؤثرة فيه سواء كانت بيولوجية أو نفسية أو تربوية أو بيئية ، والتغير السلبي في أحد هذه العوامل يمكن أن يفسد المعادلة، ويزيد

احتمالات الانحراف وتعاظم مخاطر الجنوح. وقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة إلى أن هناك 138 عاملاً مؤثراً في اختلال أمن الطفل، وأن متوسط عدد العوامل يكون له أثر واضح في جنوح الحدث الواحد. وأكدت الدراسات التي تناولت المؤشرات الاجتماعية المؤثرة في أمن الطفل وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات الطلاق والأسر المفككة، والتي تعولها امرأة وغياب القدوة في المنزل والتسرب من التعليم وزيادة معدلات الانحراف وجنوح الأحداث، فمثلاً: نسبة المتسربين من التعليم = عدد الأطفال الذين تركوا الدراسة قبل إنهاء المرحلة الإلزامية ÷ جملة عدد الأطفال في سن المدرسة X 100 . وقد وجد أنه كلما زادت النسبة زاد احتمال جنوح الأحداث، وأن هناك علاقة قوية بين الفشل الدراسي والجنوح (محمدين، 2005).

وقد وجد أنه لتحقيق أمن الطفل العربي، ومن ثم تفعيل حصوله على حقوقه ، فإن هناك مجموعة من المؤشرات التي توضح فعالية السياسات الوقائية والإصلاحية التي تتخذ نحوه ، وكذا تساهم في تقويمها. ومن هذه المؤشرات:

- شمولية الخدمات التعليمية = عدد الأطفال الذين تشملهم الخدمة التعليمية ÷ جملة عدد الأطفال X 100ويعكس المؤشر مدى اهتمام الدولة بتقديم الخدمة للصغار، وينخفض عادة في المجتمعات النامية للصغار، خاصة في الريف.
- نصيب الصغير من الإنفاق العام على الخدمات = جملة الإنفاق العام على الخدمات X نسبة الأطفال من السكان ÷ عدد الأطفال. ويبرز المؤشر قدر اهتمام الدولة بالصغار، وكلما انخفض المؤشر زاد احتمال جنوح الأحداث.
- مظلة رعاية الأطفال = عدد الأحداث الذين يخضعون لرعاية حكومية أو أهلية ÷ جملة عدد الأطفال X 100. ويظهر المؤشر قدر اتساع مجال رعاية الأطفال على المستويين: الحكومي والأهلي. وكلما زادت قيمة المؤشر انخفض احتمال جنوح الأحداث (محمدين، 2005).

أما عن نماذج المشروعات الرائدة في مجال تفعيل حقوق الطفل ووقايته من العنف والتعسف ببعض الدول العربية، فنجد أن الأردن قد تضمن برنامجها الوطني لحماية الطفولة في 1997 حملات للتوعية حول ممارسة العنف على الأطفال، ودورات تدريبية للعاملين بهذا المجال، مع توفير العلاج النفسي للأطفال ضحايا التعسف. وفي تونس تمت المصادقة عام 1995 على مدونة حماية الطفل بهدف ملاءمة قانونها مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي المغرب تم استحداث خط هاتفي ساخن للأطفال ضحايا التعسف في مطلع الألفية الجديدة. وفي مصر قام المجلس القومي للأمومة والطفولة بمراجعة وإصدار قانون الطفل عام 1996 في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما تم استحداث خط هاتفي ساخن لنجدة الطفل أيضاً. وفي لبنان تم توسيع نطاق القانون المتعلق بحقوق المعاقين. وفي سلطنة عمان أجريت العديد من الإجراءات التي استهدفت إصلاح قضاء الأحداث. وفي سوريا تم تحديد السن الدنيا للعمل، وهي 16 سنة. وفي اليمن تم إعادة تنظيم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة. وفي فلسطين تم تكوين لجنة متعددة الاختصاصات أعدت حديثاً ميثاقاً لحقوق الطفل (محمدين، 2005). وفي الكويت تم تأسيس الجمعية الكويتية لتقدم

الطفولة منذ أكثر من ربع قرن من الآن بهدف وضع ثقافة الطفولة العربية في بؤرة الاهتمام العام على الصعيدين الحكومي والشعبي، وذلك من خلال تعميق الوعي بالمعارف الخاصة بالطفولة، وتطوير أبحاث الطفولة، وتوجيه الاهتمام لجدوى الاستثمار في مجال الطفولة، وتشخيص الاحتياجات والمشاكل النمائية للطفولة، وجمع وتنسيق المعلومات الخاصة بالطفولة، وتنفيذ مشروعات تهدف لخدمة الأطفال، وأخيراً التعاون مع المؤسسات من أجل تعميم ثقافة الطفولة (الإبراهيم، 2011). كما تم تأسيس المجلس العربي للطفولة والتنمية عام 1987تحت رعاية الأمير طلال بن عبد العزيز لأجل دراسة واقع الطفل العربي دراسة علمية، ووضع السياسات والخطط لتحقيق التنمية الشاملة في مجال رعاية الطفولة (عويس، وآخرون، 2003).

إضافة لما سبق قامت الدول العربية بعمل مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل بالوطن العربي، وهذه الدول هي: الجزائر: اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان عام 2002. البحرين: اللجنة البحرينية لحقوق الإنسان البحريني 1999، ثم لجنة حقوق الطفل في 2002. مصر: المجلس القومي لحقوق الإنسان 2004، والمجلس القومي للأمومة والطفولة 2001. الأردن: المكتب الوطني لحقوق الإنسان 2002 وأعيد تنظيمه في 2006. الكويت: اللجنة العليا لحقوق الإنسان في 2008 مع لجنة توصيات حقوق الطفل. لبنان: المجلس الأعلى للطفولة 1994. ليبيا: الهيئة العليا لحقوق الطفل 2003. المغرب: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 1990، ولجنة حقوق الطفل 2003. سلطنة عمان: لجنة حقوق الطفل 2006. فلسطين: الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن 1993 وأعيد تنظيمها في 2004. قطر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2002. السعودية: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: 2004. السودان: المجلس القومي لرعاية الطفولة 1991. سوريا: اللجنة العليا لرعاية الطفولة 2003. تونس: اللجنة العليا لحقوق الإنسان 1991، ثم لجنة حقوق الطفل في 2002. الإمارات: لجنة حقوق الطفل 2002. اليمن: لجنة حقوق الطفل 2005 (شبكة معلومات حقوق الطفل، 2011).

وبعد عرض ما قامت به الدول العربية لأجل تفعيل حصول الطفل على حقوقه، والذي سبقه عرض لمشكلات الطفولة، يظهر لنا أهمية العمل التعاوني التكاملي بين هذه الدول، فمن أجل الوقوف على مسببات المشكلات، علينا الوقوف على عوامل القوة، ومسببات الضعف، والخصائص المجتمعية التي أظهرت القوة، والأخرى التي أظهرت المشكلات؛ وذلك لتحقيق النمو المضطرد عبر الوقت، بدلاً من تكرار نفس الأزمات بسبب عزلة المجتمعات عن بعضها البعض.

الدراسات السابقة عن مشكلات الطفولة العربية عامة، والطفولة العربية المبكرة خاصة دراسة مطاوع 2006: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المشكلات التي يعاني منها الطفل العربي، وتحديد أسبابها، والعوامل الكامنة خلفها مع مقترحات لمواجهتها. وقد قامت الدراسة بعمل مسح للأدبيات التي تناولت هذه المشكلات، كما قامت بعمل استبانة على 150 متخصص في المجال للوقوف على أهم المشكلات الآنية وسبل مواجهتها. ومن الأدبيات التي استعرضها مطاوع في دراسته (2006) الدراسات الآتية: دراسة غنايم (1990) عن مشكلة نقص الموارد الغذائية وسوء التغذية والأمن الغذائي، حيث أشارت لأهمية تزويد الأفراد بالمعلومات عن السلوكيات الصحية، وقد أشار فرجاني عام (1999) إلى دراسة

المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية عن عمالة الأطفال في تسعة بلدان عربية، وقد وجد أن أكثر من 100 مليون طفل حول العالم يكدحون في أعمال تهدد صحتهم مثل أعمال التعدين في المناجم، وقطع الشجار والزراعة، ونقل البضائع والبيع والتسول، وقد وجد أن منهم 10 مليون طفل في البلدان العربية، وعلى الرغم من هذا فإن الحريري (2001) أشار إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة لعمالة الأطفال في البلدان العربية، كما ذكر أن العديد من الدراسات الأجنبية قد نددت بمخاطر ومشكلات تشغيل الأطفال من وجهات متعددة. وركزت دراسة عبد الله (2001) عن مشكلة المناخ الأسري بالنسبة لرعاية الطفل العربي. ودراسة حنفي (2002) عن ضرورة عمل مراجعة شاملة لأداء المؤسسات الثقافية العربية لدعم الطفل العربي. ودراسة الدجاني (2002) عن أهمية تفهم دور الأسرة لثقافة الطفل في ظل التغيرات العالمية. وأخيراً دراسة القحطاني (2002) عن أن تنمية الطفولة تحتاج إلى صحة وغذاء وتعليم وبيئة ثقافية صالحة تشبع احتياجاته الفكرية والروحية والمهارية. وقد خلصت الدراسة الحالية للنتائج الآتية: أن مجالات مشكلات الطفولة من وجهة نظر المتخصصين هي: المشكلات الصحية بنسبة 83%، والسلوكية 78%، والتعليمية 55%، والاجتماعية 32% وبينت أن أسباب التقصير ترجع إلى: الأسرة 93%، وسائل الإعلام 82%، المؤسسات التعليمية 75%، مؤسسات المجتمع الأخرى 60 %، ومن ثم اقترحت أهمية استخلاص التضمينات الإسلامية للوقوف على أسباب التقصير ومواجهتها (غنايم، فرجاني، الحريري، عبد الله، حنفي، الدجاني، والقحطاني في مطاوع، 2006).

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة المسحية قد أظهرت مشكلات عدة ذات أهمية تتعرض لها الطفولة المبكرة، مثل: نقص الموارد الغذائية وسوء التغذية، وعمالة الأطفال. كما ألقت الضوء على أهمية أن تواكب مؤسسات الطفولة مثل الأسرة وغيرها التغيرات العالمية المعاصرة في التربية. ويبدو من نتائجها النهائية أن الأسباب الاجتماعية أعلى في تأثيرها في تأثيرها في مشكلات الطفولة. وهذا أمر يؤكد أهمية الوقوف على هذه المسببات، والتي جاء تكرارها في مواضع عدة.

دراسة (نور الدين، عبد القادر، والسرسي، 2007): هدفت هذه الدراسة التي قام بها المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى التعرف على وضعيتنا من قضايا الطفولة عامة، والطفولة المبكرة على وجه الخصوص، وذلك بدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند). وتستقي الدراسة أهميتها من أهمية المرحلة العمرية التي تركز عليها من الميلاد حتى أربع سنوات؛ إذ يشكل الأطفال شريحة كبيرة ومهمة في الهرم السكاني بالدول العربية. وهناك اتفاق راهن على أن الطفولة تمثل أحد أبرز العناصر الإستراتيجية في بناء المستقبل، وأهميتها تفوق ما عداها، فإن كانت ملتوية أو معاقة أو متعسرة فسيهددنا هذا بانفلات المصير منا، ليفرض شتى أنواع الاختلال على مستقبل الأوطان. وتعتبر مرحلة الطفولة المبكرة خاصة هي مرحلة التأسيس في تكوين شخصية الطفل من نواحيها المختلفة، ففي هذه المرحلة ترسم أبعاد نمو الطفل وفيها يتم تكوين أنماط تفكيره وسلوكه وبناء أساسيات معارفه ومفاهيمه وخبراته وميوله واتجاهاته. وتحاول هذه الدراسة رسم صورة بانورامية تشخيصية علاجية (إنمائية) لواقع الطفولة العربية في مرحلتها المبكرة. وقد تم تصميم منهجية العمل بحيث تضمن استبانة للعناصر

الرئيسية لأوضاع الطفولة المبكرة بالوطن العربي، وضم 159 مفردة غطت مجالات الخدمة والرعاية، وعرضت على متخصصين في مجال الطفولة، وجاء الرد من 14 دولة عربية. وأظهرت النتائج ما يلي:

أولاً - في مجال الصحة: أصبح أمراً مثبتاً مدى العلاقة بين النمو الجيد والتغذية والحصانة ضد الأمراض، وبين القدرة على الاحتمال ومقاومة الآفات ونمو الذكاء، وقد ضمنت معظم الدول العربية هذه الحقوق الأساسية للطفل في الحياة، إلا أن هناك بعض الثغرات، منها: تحتاج كل من سلطنة عمان والبحرين وسوريا والأردن والمغرب والعراق واليمن إلى ضرورة توفير آليات لتسجيل المواليد. تحتاج العراق واليمن والسودان إلى معالجة معدلات الوفيات العالية للأطفال دون الخامسة. وباقي الدول العربية يمكن أن تعطي اهتماما للإقلال من وفيات الأطفال عندما تهتم بما يلي: أحوال الحمل، الرعاية الصحية المقدمة للحامل، العمل على تحسين نوعية الحياة، الارتقاء بنوعية الرعاية الصحية، تحسين المناعة الجسدية النفسية.

ثانياً - التغذية: تحتاج جميع الدول العربية إلى معالجة آثار سوء التغذية، ونشر الوعي بالعادات الغذائية الصحية .

ثالثاً - التعليم المبكر: تحتاج جميع الدول العربية إلى زيادة الاهتمام من جانب الحكومة لإنشاء دور حضانة للأطفال، كما أن استيعاب الحضانات المؤهلة للشريحة العمرية من الميلاد وحتى الرابعة لا يزال ضئيلاً. تحتاج رياض الأطفال إلى المؤهلات والمدربات على العمل بهذا المجال، واللائي لا تتجاوز نسبتهن 20%.

رابعاً - الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: تحتاج الدول العربية في هذا المجال إلى التوعية بأهمية: الفحص قبل الزواج، وتعميم الخدمات الوقائية والعلاجية، والاهتمام بتأهيل العاملين بهذا الحقل.

خامساً - الرعاية الاجتماعية للأطفال: أظهرت النتائج أوجه القصور الآتية: عدم وجود أعداد كافية من الجمعيات الأهلية لرعاية اليتامى ومجهولي النسب ببعض الدول العربية مثل ليبيا والمغرب. تتركز غالبية الجمعيات الأهلية هذه في الحضر أكثر من الريف. ضرورة إعداد المؤهلين لمراعاة هؤلاء الأطفال نفسياً بالأساس.

سادساً - الأطفال والبيئة: هناك قصور حقيقي في توفير بيئة صحية للطفل العربي؛ وذلك لعدم الاكتراث من جانب الحكومة العربية بمظاهر الخلل البيئي، حيث تلوث الهواء ومياه الشرب، وعدم وجود مساحات خضراء آمنة للعب الأطفال بالحيز السكني، وعدم الالتزام بقواعد المرور وزيادة المصانع الملوثة للبيئة مما يهدد ذكاء الأطفال ويصيبهم بالإعاقة.

سابعاً - الأطفال والنزاعات المسلحة: وجد أن الدول العربية بياناتها قاصرة في هذا المجال على رغم أنه من المعروف أن مصر بها 14% من الألغام الموجودة بالعالم، وأن دولة واحدة ذكرت بشكل أقرب للصحة الأطفال ضحايا الألغام وهي اليمن. وأكدت الدراسة على أن معظم الدول تنأى بنفسها عن الحديث عن الأطفال ضحايا الألغام.

ثامناً - التشريعات الخاصة بالطفولة: على رغم مواكبة التشريعات العربية بمجال

حقوق الطفل مع التشريعات الدولية، فإن الواقع التطبيقي يشهد العديد من الانتهاكات، مثل عمالة الأطفال التي لا تزال منتشرة في العديد من الدول العربية ، وإشراك العديد من الأطفال في النزاعات والحروب، واشتراك أطفال الخليج في سباق الهجن - وما يترتب عليه من حوادث مشاكل صحية للطفل، والضرب والعنف داخل الأسرة، وانتشار ظاهرة التلوث البيئي بمعظم الدول العربية، وظاهرة التحرش الجنسي والانتهاكات الجسدية، وحرمان الطفل من التعبير عن رأيه.

تاسعاً - الإعلام والطفل العربي: إن ثالوث الحاسب الآلي والقمر الصناعي والتلفاز في تكنولوجيا الإعلام المعاصر انهارت معه فعلياً حدود المكان ما بين أرجاء الدول العربية؛ لذلك فالدول العربية مطالبة باتخاذ عدد من التدابير، منها: ضرورة رسم إستراتيجية واضحة المعالم تحدد الأهداف المرجوة التي نسعى لتحقيقها على مستوى المجتمع وتحدد الوضع الأمثل الذي نريده للطفل. ضرورة الاستعانة بالخبراء في إعداد برامج الأطفال حتى تكون هذه الوسائط التكنولوجية وسيلة تربوية فعالة (نور الدين وآخرين، 2007). وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها حددت مشكلات الطفولة في تسع مجالات رئيسية هي: مجال الصحة، والتغذية، والتعليم المبكر، ومشكلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومشكلات الرعاية الاجتماعية للأطفال، ومشكلات البيئة، والنزاعات المسلحة، والتشريعات الخاصة بالطفولة، وأخيراً مشكلات الإعلام. ومن ثم فإن تناول المشكلات على هذا النحو التصنيفي السابق يقود لرؤية أوضح في تناول المشكلات ومن ثم معالجتها.

تقرير حسين (2011) عن مشاكل الأطفال في الوطن العربي بورشة عمل بالقاهرة: أعد المجلس العربي للطفولة والتنمية ورشة عمل بمشاركة 55 من المتخصصين في مجال الطفولة المبكرة بالأردن والإمارات والسودان وسوريا وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر، إلى جانب ممثلي عدد من المنظمات المحلية والدولية والإقليمية، وخلصت الورشة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي 16% من مجمل الأطفال بالدول العربية. إلى جانب غياب منهج موحد لطفل ما قبل المدرسة.
- المشرفات برياض الأطفال غير مؤهلات.
- هناك ندرة في الكتب الموجة لمرحلة طفل الروضة. وأسفر هذا عن عدة توصيات من أهمها: مطالبة الدول العربية بتوفير بيانات معينة عن أوضاع الطفولة عامة والمبكرة منها بخاصة، ضرورة إعداد برامج ومناهج مناسبة لهذه المرحلة، ضرورة خضوع الرياض لمعايير الجودة في العملية التعليمية، وضع إستراتيجية عربية للطفولة المبكرة (حسين، 2011). وهذا التقرير قد ألقى الضوء على مشكلات العملية التعليمية وكتب الأطفال أو الكتب المقدمة للطفل، ومن ثم فقد أضافت هذه الدراسة هذه الموضوعات إلى جانب السابقة لها، كمشكلات في مجال رعاية الطفولة المبكرة.

دراسة أبو زيد (2011) حول واقع الطفولة في الدول العربية: وهي عبارة عن تقرير أعده المكتب الإقليمي لليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية، وصدر هذا العام عن دار الشروق بالقاهرة. وجاء فيه: أن عدد

الأطفال في كثير من الدول العربية يقترب من نصف عدد السكان، هذا بينما ينمو عدد السكان سريعاً، وإذا استمر المعدل على هذا النحو فإن نسبة من هم دون الخامسة عشرة ستصل إلى 34%، وهذا يعني كما جاء بالتقرير أن على الدول العربية أن تنمو بمعدل أسرع من ذي قبل وتستثمر في تعليم الأطفال. إلا أن الدول العربية تجابه بتحديات عدة لأجل تحقيق هذا تتمثل في: ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم، سوء التغذية، عدم كفاية مهارات تدريب النشء، عدم كفاية المشاركة الفعالة في المجتمع، انتهاك حقوق الفتيات بأشكال عدة، وأخيراً وجود عدد كبير من الأطفال يعيشون في حرمان .

أرجع التقرير وفيات الأطفال دون الخامسة إلى وجود نقص في التغذية والتحصين والمياه والمرافق الصحية.

أظهر التقرير وجود ما يزيد على سبعة ملايين طفل عربي خارج المدرسة، وأظهرت البيانات أن مصر والعراق والمغرب والسعودية والسودان بها أكبر عدد من الأطفال خارج المدرسة، وهي جميعها تزيد عن المتوسط الإقليمي.

كما أظهرت بعض استطلاعات الرأي التي أوردها التقرير أن دفء الروابط الأسرية وأمنها لا يزال قائماً بالدول العربية، إلا أن بعض المراهقين لا يشعرون بالارتياح لمناقشة التغيرات الجسمية والفسيولوجية التي تحدث لهم مع والديهم، يضاف لهذا أن بعض المجتمعات تواجه مشكلات الزواج المبكر والإنجاب المبكر والزواج المؤجل وانخفاض معدلات الخصوبة، مع ضعف توافر برامج تعليمية في مجال مهارات الحياة والحياة الأسرية. ومن القضايا الملحة التي تواجه المراهقين: استعمال المخدرات والكحوليات والتدخين.

وفيما يتعلق بالحروب، أظهر التقرير أن 25 مليون طفل عربي متأثرون بالنزاعات والحروب في المنطقة العربية، بما لها من أثر مدمر عليهم في اليتم أو الإعاقة أو التعرض للتهريب والاستغلال الجنسي، بما يؤدي لصعوبة بالغة في إدماجهم بالمجتمع بعد ذلك.

وأخيراً يذكر التقرير أن هناك 13.5 مليون طفل يعملون في العالم العربي، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 - 18 عاماً، والكثير من هذه الأعمال يمثل خطرا على صحتهم (أبو زيد، 2011). وقد أظهرت هذه الدراسة بالأساس مشكلة ارتفاع نسبة الأطفال في المساحة السكانية بالدول العربية؛ وذلك لانخفاض نسب الوفيات والزواج الإنجاب المبكر، وهذه يمكن أن تكون مشكلة تضاعف من متاعب الدول العربية في رعايتها للطفولة، إلا أن الاستثمار التربوي بهذه الدول يحول هذه الأزمة لإمكانية نمو بهذه المجتمعات.

دراسة مكي (2011) عن مؤسسات تربية الطفل العربي في مرحلة ما قبل المدرسة - بين الواقع والمأمول: انطلاقاً من أهمية مرحلة الحضانة باعتبارها فترة جوهرية في إرساء معالم الشخصية على حد تعبير سيرل بيرت، فهي أساسية في تشكيل النمو المستقبلي؛ لأنها تعد تكملة لمرحلة الجنين وامتداداً لها، ولذلك فهي مرحلة قبلية لما يتلوها من مراحل النمو أو بالأحرى هي أول المراحل وبدايتها، وبناء على ذلك تكون الأساس الذي ترتكز عليه حياة الفرد من المهد إلى أن يصبح كهلاً. وبناء عليه، فقد هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مشكلات مؤسسات تربية طفل الرياض بالوطن العربي. وتناولت مؤسسات: الأسرة: وتعرضت فيها لمشكلات سوء المعاملة مثل الحماية الزائدة والتدليل، والتفرقة

في المعاملة، والقسوة والإهمال، وكذلك مشكلات مثل ثقافة الأم والمربية الأجنبية من حيث اللغة ومعايير التنشئة. ثم تعرضت لدور الحضانة من حيث عدم وجود إحصاءات دقيقة عن أعدادها وتوزيعها في الدول العربية، وكذلك من حيث عدم مناسبة الكثير من الرياض كمنشآت تعليمية وصحية، وكذلك تعرضت لمشكلة المنهج وعدم ملاءمته، ثم المعلمات غير المؤهلات. وأخيراً تناولت مشكلات وسائل الإعلام من حيث المحتوى الإعلامي كماً وكيفاً. وقد عرضت الدراسة هذه المشكلات عرضاً وصفياً؛ لأجل إظهارها، ومن ثم العمل على الحد منها ما أمكن (مكي، 2011). والجديد بهذه الدراسة أنها ركزت على مشكلات مؤسسات الطفولة في رعايتها للطفولة المبكرة، واقتصرت على الأسرة ودور الحضانة.

تعقيب:

من العرض السابق لما جاء بالإطار النظري والدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- هناك مجموعة من التقارير والدراسات التي تناولت مشكلات الطفولة سواء أكانت على مستوى العالم أم على مستوى العالم العربي خاصة، وذلك على مرحلة الطفولة عامة أو الطفولة المبكرة على وجه الخصوص. وعلى الرغم من ذلك، ركزت قلة من الأبحاث على عرض المشكلات الأساسية التي يتعرض لها الطفل العربي، إذ ركزت في مقابل ذلك الكثير من الأبحاث على المشكلات الفرعية للأطفال كمشكلات: التغذية، أو الصحة، أو التعليم أو العمالة، أو أطفال الشوارع، أو العنف ضد الأطفال، أو مشكلات التنشئة والمعاملة الوالدية. دون التركيز على حصر المشكلات عامة والأسباب الأساسية المؤدية إليها، إلا فيما ندر مما تم عرضه.
- ومن ثم، فهناك ندرة في مثل هذه المعلومات مما قد يتسبب في مشكلة بحثية، أشارت إليها بعض الدراسات السابقة.
- هناك عدم وضوح في عدد من المعلومات المهمة بشأن بعض جوانب رعاية الطفولة بعدد من الدول العربية كما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة في حديثها عن قضية الزواج المبكر وكذا العمالة وأيضاً قضية الألغام، كما أن هناك دول عربية لا تعطي بيانات واضحة من الأصل عن الكثير من جوانب رعاية الطفل، مثل جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي، وغيرها.
- لم تشر الدراسات السابقة إلى مقارنات بين الدول العربية تفيد باستفادة بعضها، وإخفاق الآخر في مجال حماية الطفل، وأسباب ذلك.
- كما لم تشر الدراسات السابقة إلى عامل الوقت من حيث استفادة الدول العربية به أو عدمه، بمعنى استمرار المشكلات المزمنة كما هي، وأسباب ذلك.

وأخيراً، ففي إطار المعلومات السابقة وفي إطار المشكلتين السابقتين على وجه التحديد، تناقش الدراسة الحالية هذه البيانات من خلال نسب مجالات الرعاية بين الدول العربية، محاولة البحث في أسباب الاختلاف، وتأثير عامل الوقت في عنصر التقدم أو الإخفاق.

إجراءات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء: فروض الدراسة، والعينة ووسيلة التحليل، والنتائج ومعالجتها.

فروض الدراسة:

1. **توجد فروق بين الدول العربية في النسب المختلفة لحماية الطفل، بمجالات الرعاية الأساسية: الصحة، والتعليم، وعمالة الأطفال.**
2. **لا توجد فروق في مجال الرعاية الصحية للأطفال بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن.**
3. **لا توجد فروق في معدل التحاق الأطفال بالتعليم بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن.**
4. **لا توجد فروق بالنسبة للأمية (إجادة القراءة) بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن.**
5. **لا توجد فروق في مجال عمالة الأطفال بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن.**

العينة ووسيلة التحليل:

- **تشمل عينة الدراسة (14) دولة عربية، جاء انتقاؤها من شرائح اقتصادية مختلفة لتمثل الواقع الثقافي، وكذا الاقتصادي للدول العربية، كما تم تجنب الدول ذات البيانات المنخفضة أو التي لم تُعطِ بيانات كافية عن جوانب رعايتها للأطفال.**
- **تم تحديد وسيلة تحليل لتقرير اليونسكو الأخير عن أوضاع الأطفال في العالم 2009 - حيث إن تقرير عام 2011 عن المراهقين في العالم تضمن وسيلة التحليل هذه على بيانات الدول الأربع عشرة في المجالات الأساسية بالتقرير وهي: الصحة (وفي الصحة تتم المقارنة بين الريف والحضر لكل دولة عربية)، والتعليم (وفي التعليم تتم المقارنة بين الذكور والإناث في معدل الالتحاق بالتعليم وفي نسبة الأمية من حيث إجادة القراءة)، وأخيراً عمالة الأطفال (حيث تتم المقارنة بين الذكور والإناث لكل دولة عربية في مجال عمالة الأطفال). وقد تم تجميع بيانات هذه المادة للتحقق من صحة فروض الدراسة السابقة الذكر. وفي هذا قامت الباحثة بمعالجة بيانات الدراسة كيفاً وكماً باستخدام جداول الحياة لاختبار الفرضية الصفرية. وبناءً عليه، فقد استخدمت الباحثة منهجاً إمبيريقياً مسحياً وصفياً؛ فالمنهج التجريبي الإمبيريقي كان لاختبار صحة الفرض الصفري، والذي قامت فيه الباحثة بمسح بيانات التقرير، ثم تحليلها وصفياً كماً وكيفاً، وفقاً لمادة التحليل وذلك من أجل التحقق من صحة الفروض.**

نتائج الدراسة ومعالجتها:

1 - المعالجة الكيفية لمحتويات الدراسة:

من العرض السابق لمحتوى الإطار النظري والدراسات السابقة، يمكن تفنيد المشكلات

التـي يعاني منهـا الطفل في الوطن العربي عامة، والطفل فـي طفولته المبكرة، بخاصة على النحو الآتي:

إن مشـكلة الطفولـة بعالمنـا العربي هـي جزء من مشـكلات عالمنـا المعاصر: وبنـاءً عليه فالاسـتثمار في الطفولـة خاصة منذ بدئها مبكراً يعد أفضل إعداد للمسـتقبل. وإذا ما أمكننا رصـد مشـكلات عالمنا التـي تنعكس على تربيـة النشء، فيمكـن لنا الوقوف على أسـبابها وعلاجها ما أمكن. وقد أظهرت التقارير والدراسات ما يلي:

أ- مشـكلة العنـف والصراع: فالعالـم يعاني الآن فـي جميع دوله وثقافاته من مشـكلة العنف والصراع، وهذه المشـكلة تعيق أمن الفرد وتنميته. وهو الهدف المنشود الذي يسعى إليه العالم الآن.

ب- مشكلة الخوف والفاقة: فلكي يتحقق أمن الفرد ينبغي أن يتحرر من الخوف والفاقة ويحيا بحرية وكرامة؛ وذلك ليسـتثمر وقته في تنمية ذاته وقدراته وتنمية أبنائه، بدلاً من إنفاقه في الصراع والخوف الجسدي والخوف من العنف.

ج- هنـاك تحديات تجابه العالـم العربي على وجه الخصوص تمنعـه من تحقيق الأمن والتنمية المنشودة والحياة بحرية وكرامة، تتمثل في عدة تحديات، هي كما يلي:

1. الزيادة السـكانية، وتباين توزيع السـكان بين الريف والحضر في الدولة الواحدة، وكذلك تباين توزيعهم بين الدول العربية، ففي مصر مثلا 28% من تعداد السـكان بالعالم العربي، بينما في السودان 12% من التعداد، وفي البحرين 1% فقط.
2. تبايـن الـدول العربيـة اقتصاديـاً مـن دول ذات دخل منخفـض إلـى دول ذات دخل متوسـط منخفض، وتشـمل 14 دولة عربية، وذلك في مقابـل 8 دول فقط ذات دخل متوسط مرتفع إلى مرتفع.
3. البيئـة العربية غيـر آمنة: حيث تلوث المـاء والهواء والتصحر والتوزيع السـكاني المتباين من حيث العمر ونسبة الحضر.
4. انعدام الشعور بالأمن بالدول العربية مرده بحسب دراسة استطلاعية أجريت على أربعة بلدان عربية، كما جاء سابقاً إلى أسباب: اجتماعية وصحية وحقوقية ودينية وخدمية واقتصادية وسياسية.
5. وجود نسـبة لا يسـتهان بها مـن العنف ضد الضعفـاء بالوطن العربـي: كالأطفال والنساء والمهجرين واللاجئين.
6. وجود مشـكلات اقتصادية تعاني منها الدول العربية مثل النمو الاقتصادي المتقلب، وارتفاع البطالة، والفقر الدائم.
7. وجود مشكلات تغذية تعاني منها الدول العربية مثل، الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمـن الغذائي. مع وجود تحديات للأمن الصحي تتمثل في نوعية الخدمات وجودتها من حيث مردها للجهات الحكومية أو الأهلية، وكذا جودة إعداد القائمين عليها.

8. وأخيراً الاحتلال والتدخل العسكري الذي تعاني منه بعض الدول العربية، وكذا النزاعات المسلحة المنتشرة في جانب كبير منها.

ينعكس كل ما سبق على النشء من حيث تربيته وإعداده، ويتمثل ذلك في المشكلات التالية:

- **مشكلة ثقافة التربية التي تعاني منها المجتمعات العربية:** حيث التربية التسلطية ونمط الشخصية المتواكل غير المبدع الذي تنتجه.
- **مشكلة المجتمعات العربية نفسها:** كمجتمعات قلقة تخاف التغيير، وتعكس هذا الخوف في تسلطها في تربية الصغار، مما يولد ثقافة القسر وينتج الفصام الذي يؤدي إلى نكوص وانعزال المجتمع بكل قطاعاته وشخصيات أفراده، ويقود لحرب خفية بين الجماعات والأفراد.
- **لا يوجد عقد اجتماعي بين الأفراد ومؤسسات المجتمع ككل:** يوضح حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر، وملزم لكلا الطرفين.
- **الطفل العربي لا يزال يعاني مما يهدد أمنه وسلامة نموه في جميع جوانب النمو:** فعلى الرغم من وجود هيئات ترعى حقوق الطفل بالوطن العربي، وعلى الرغم من تقدم الكثير من جوانب الرعاية الصحية التي أشارت إليها اليونيسيف. إلا أن الطفل العربي لا يزال يعاني مما يهدد أمنه وسلامة نموه في جميع جوانب نموه، وهذا التهديد مرده لعوامل ثقافية بالأساس، مثل انخراط الأطفال في العمالة، والاتجار بالأطفال وسوء المعاملة الوالدية وسوء الثقافة التغذوية، والتي تظهر في سوء التغذية، هذا بالإضافة لعدم وجود إحصاءات دقيقة عن مؤسسات رعاية الطفولة المبكرة ومشاكل الرعاية بها من حيث تأهيل العاملين بها والمحتوى التربوي المقدم للطفل، ثم مشكلات المادة الإعلامية المقدمة، من حيث تخصصها وأهدافها ومدى ملاءمتها لنمو الطفل.

وإذا تأملنا هذه المشكلات فسنجد أنها انعكاس للمشكلات الكبرى التي ذكرت آنفاً سواء على مستوى العالم أو على مستوى العالم العربي، خاصة. ومن ثم فإن علاجها جذرياً يتأتى من علاج هذه المشكلات سابقة الذكر.

2 - المعالجة الكمية لنتائج الدراسة ، وبيان صحة الفروض:

الفرض الأول: توجد فروق بين الدول العربية في النسب المختلفة لحماية الطفل، بمجالات الرعاية الأسرية: الصحة، والتعليم، وعمالة الأطفال. و يمكن التحقق من صحة هذا الفرض في النسب المئوية بالجداول الآتية:

جدول (1) النسب المئوية في مجال الرعاية الصحية- بين الريف والحضر

الدول	الحضر	الريف
1- الجزائر	%87	%81
2- مصر	%85	%52
3- العراق	%88	%56
4- الكويت	%99	%99
5- لبنان	%90	%74
6- ليبيا	%99	%98
7- عمان	%99	%92
8- قطر	%99	%97
9- السعودية	%98	%97
10- السودان	%96	%78
11- سوريا	%90	%81
12- تونس	%99	%84
13- الإمارات	%98	%92
14- اليمن	%79	%63

ويشمل مجال الرعاية الصحية بالدول العربية: معدل الوفيات تحت 5 سنوات، والرضاعة الطبيعية مع التغذية المبكرة والنسبة المئوية لمن يحصلون على مياه صالحة للشرب، وأخيراً التطعيمات. ومن الجدول السابق نلاحظ: أن نسبة الرعاية الصحية بالحضر أعلى منها بالريف، وذلك بكل الدول موضع العينة. كما أن هناك تفاوتاً بين هذه النسب بالدول العربية، نلحظ فيه زيادة النسبة أو قلتها بين الدول منخفضة الدخل والأخرى مرتفعة الدخل، لصالح المرتفعة أو المتوسطة المرتفعة. وبالرجوع لما جاء بالإطار النظري والدراسات السابقة، نجد أن الدول العربية قد أحرزت تقدماً عبر الوقت في مجال الرعاية الصحية، بحسب تقرير اليونيسيف، والذي تمثل في انخفاض الوفيات دون الخامسة، والاهتمام بالرضاعة الطبيعية أكثر والتطعيمات. وهذا أمر يفسر ارتفاع النسب السابقة الذكر بالجدول. إلا أنه لا تزال هناك مشكلات صحية أخرى قائمة كانت ولا تزال عبر الوقت، كالتي أظهرتها دراسة مطاوع (2006) مثلاً، عن مشكلة نقص الموارد الغذائية وسوء التغذية، والذي ظهر في دراسة غنايم، 1990 (في مطاوع، 2006) واستمر حتى وقت تقرير اليونسيف 2009. وهذا يفسر تباين النسب بين الدول، وانخفاضها وارتفاعها يشير لتباين مستوى الرعاية بهذه الدول. وهو يشير لأهمية العمل التعاوني التكاملي في العمل على عدم استمرارية هذه المشكلات عبر الوقت.

جدول (2) النسب المئوية في مجال التعليم _ بالدول العربية بين الذكور والإناث

مجال التعليم	معدل	الالتحاق	نسب	القراءة
الدول	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
1- الجزائر	97 %	96%	94%	91%
2- مصر	96 %	94%	90%	82%
3- العراق	91%	80%	89%	81%
4- الكويت	84%	83%	100%	100%
5- لبنان	97%	97%	------	------
6- ليبيا	------	------	100%	98%
7- عمان	72%	74%	99%	98%
8- قطر	94%	95%	98%	97%
9- السعودية	98%	97%	98%	96%
10- السودان	56%	52%	85%	71%
11- سوريا	97%	96%	95%	92%
12- تونس	98%	97%	97%	94%
13- الإمارات	91%	90%	99%	97%
14- اليمن	91%	93%	93%	67%

ويقصد بمعدل الالتحاق: معدل التحاق الأطفال من الجنسين بالتعليم الابتدائي، ونسبة حضور كل منهما. كما يقصد بنسب القراءة معدل الأمية، والنسب المئوية للقدرة على القراءة بين الذكور والإناث.

ومن الجدول السابق نلاحظ، تفاوت النسب بين الدول العربية، وإن كان أقل من الجدول السابق بالنواحي الصحية. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور في بعض الدول العربية بالنسبة لمعدل الالتحاق ونسبة الحضور بالمدرسة الابتدائية؛ وهذا قد يكون مرده إلى عمالة الأطفال والتسرب من التعليم، إلا أن الفروق في هذا الصدد ليست بالبعيدة. وأخيراً يلاحظ أن كلاً من لبنان وليبيا لم تذكر بيانات. وعدم ذكر بيانات يمثل مشكلة أظهرتها أكثر من دراسة سابقة.

جدول (3) يمثل النسب المئوية بمجال عمالة الأطفال _ بالدول العربية بين الذكور والإناث

الدولة	الذكور	الإناث
1- الجزائر	6%	4%
2- مصر	5%	8%
3- العراق	12%	9%
4- الكويت	لا يوجد	لا يوجد

5- لبنان	8%	6%
6- ليبيا	لم تذكر	لم تذكر
7- عمان	لا يوجد	لا يوجد
8- قطر	لا يوجد	لا يوجد
9- السعودية	لا يوجد	لا يوجد
10- السودان	14%	12%
11- سوريا	5%	3%
12- تونس	لم تذكر	لم تذكر
13- الإمارات	لا يوجد	لا يوجد
14- اليمن	21%	24%

يمثل هذا الجدول بيانات عن نسب عمالة الأطفال في الأعوام من 1999إلى 2008، وذلك بالنسبة للأطفال من عمر 5 سنوات إلى 14 عاماً.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن اليمن تمثل أعلى نسبة لعمالة الأطفال، وهي من الدول ذات الدخل المنخفض، تليها السودان وهي أيضاً من الدول منخفضة الدخل، ويتبع ذلك الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض تباعاً. كما يلاحظ زيادة نسبة العمالة في الذكور عن الإناث عدا مصر واليمن. وأخيراً يلاحظ أن بعض الدول لم تذكر بيانات في هذا الصدد، بينما البعض الآخر ذكر أنه لا يعاني من هذه المشكلة، وظهر ذلك في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع إلى المرتفع.

وختاماً بعد استعراض الجداول الثلاثة السابقة، يظهر تفاوت في النسب بين الدول العربية، قد يعكس تفاوتاً بين دخول هذه الدول، أي أسباباً اقتصادية وإنتاجية، كما قد يعكس أسباباً أخرى ثقافية ومجتمعية راجعة لظروف هذه الدول، كالنزاعات المسلحة والزيادة السكانية ومشكلاتها الديموغرافية، ومشكلات مثل التلوث والتصحر وغيرها.

بذلك تحققت صحة **الفرض الأول**؛ إذ لم تتساو جميع الدول العربية في نسب رعايتها للأطفال بمجالات الرعاية الأساسية للطفل (الصحة، والتعليم، ومجال الحماية من العمالة)، وإن تقاربت أو ارتفعت أحياناً. وقد أظهر الإطار النظري والدراسات السابقة مثل هذه المشكلات من أمية، إلى تسرب في التعليم، وأطفال شوارع، عمالة أطفال. وقد يرجع السبب في التباين بين الدول؛ لأسباب مجتمعية كما سبق ذكره. وهذا يحتم، ثانية، ضرورة العمل على مستوى الوطن العربي ككل، من أجل العمل على عدم استمرارية المشكلات عبر الوقت.

الفرض الثاني: لا توجد فروق في مجال الرعاية الصحية للأطفال بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن. إن الفروض من 2 إلى 5 تقيس مدى تأثير عامل الزمن في مجالات الرعاية الأساسية للطفل بالدول العربية، وعليه فالإحصاء المستخدم هنا هو جداول الحياة لقياس درجة التقدم من عدمه في متغير ما. والمتغير المستقل هنا هو فترة المتابعة، وهي بهذا الفرض بحسب البيانات المتاحة 12 شهر أو عام (2007 - 2008) وفق بيانات اليونيسيف

بتقرير 2009 كما جاء سابقاً. أما التابع فهو متغير الرعاية الصحية. والسؤال هنا هو: هل الفترة الزمنية تحدث اختلافاً في الرعاية الصحية بين الدول العربية؟ والجدول الآتي يوضح نتيجة هذا الإحصاء:

جدول (4) نتيجة المقارنة الكلية بين المتغيرات في مجال الرعاية الصحية

متوسط الحضر	متوسط الريف	اختبار ويليكسون	درجات الحرية	الدلالة
93.3	81.7	1.08	1	0.7662

من الجدول السابق تبدو الدلالة أعلى من 0.05 ومن ثم فلا توجد فروق في مجال الرعاية الصحية راجعة لعنصر الزمن. وهو هنا مدة 12 شهر من 2007 إلى 2008. وهذا يشير إلى أنه لا تأثير لعامل الزمن في فترة القياس على الدول العربية في تحسين خدماتها الصحية من عدمه. كذلك نلاحظ ارتفاع متوسط الرعاية الصحية الحضر عنها في الريف، وبالرجوع لما جاء في التراث النظري تظهر لنا مشكلات الرعاية الصحية السابقة الذكر، إلا أن النتيجة هنا تجعلنا نفسر المشكلة وتتبع مصدرها من الريف أولاً، فلو أردنا القضاء عليها علينا بالوقوف على أسبابها التي لا تزال قائمة بالريف، وانعدمت بالمدينة، مثلاً، كوجود نقص بالريف في مجالات التغذية والتحصين والثقافة الصحية والمياه والمرافق كما أظهرته الدراسات السابقة. وبذلك تحققت صحة الفرض الثاني.

الفرض الثالث: لا توجد فروق في معدل التحاق الأطفال بالتعليم بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدم الإحصاء السابق؛ لبيان مدى تأثير متغير الوقت في متغير الالتحاق بالتعليم كمتغير تابع له. وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (5) نتيجة المقارنة الكلية بين المتغيرات في معدل الالتحاق بالتعليم

متوسط الذكور	متوسط الإناث	اختبار ويليكسون	درجات الحرية	الدلالة
83	82.8	1.793	1	0.1805

من الجدول السابق تبدو الدلالة أعلى من 0.05 ومن ثم فلا توجد فروق في معدل الالتحاق بالتعليم راجعة لعنصر الزمن. وهو هنا مدة 12 شهر من 2007 إلى 2008. وهذا يشير إلى أنه لا تأثير لعامل الزمن، أيضاً في فترة القياس على الدول العربية في تحسين خدماتها التعليمية من عدمه، وذلك على رغم ارتفاع نسبة الالتحاق ومتوسطه. كذلك تظهر مقارنة المتوسطات أن متوسط الذكور يتقارب مع متوسط التحاق الإناث بالتعليم، وبالرجوع للتراث النظري، نجد أن تقرير اليونيسيف الأخير قد أظهر أن معدل الالتحاق بالمدرسة قد ارتفع بالدول العربية، إلا أن هذا المعدل لم يتغير بالزيادة مثلاً عبر الوقت كما ظهر بالنتيجة الحالية؛ وهذا قد يفسر ظهور مشكلات أخرى مثل عدد غير المنتظمين

والتسرب، وخلافه. وهذا يشير لأهمية المتابعة والوقوف على الأسباب المجتمعية الخاصة. حيث أظهرت الدراسات السابقة أن 16 % من مجمل الملتحقين بالتعليم في المرحلة الابتدائية، هذا بالإضافة إلى أن الأطفال خارج المدرسة معظمهم من مصر والسودان والمغرب والعراق والسعودية، وهذا جميعه يزيد عن المتوسط الإقليمي. لذلك كان من الضروري إلى جانب الوقوف على الأسباب المجتمعية الخاصة، العمل بشكل تعاوني تكاملي. وبذلك تحققت صحة الفرض الثالث.

الفرض الرابع: لا توجد فروق بالنسبة للأمية (إجادة القراءة) بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدم إحصاء جداول الحياة السابق؛ لبيان مدى تأثير متغير الوقت في متغير القراءة كمتغير تابع له. وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (6) نتيجة المقارنة الكلية بين المتغيرات في القراءة

متوسط الذكور	متوسط الإناث	اختبار ويليكسون	درجات الحرية	الدلالة
88.4	83.14	0.813	1	0.3674

من الجدول السابق تبدو الدلالة أعلى من 0.05 ومن ثم فلا توجد فروق في معدل الالتحاق بالتعليم راجعة لعنصر الزمن. وهو هنا مدة 12 شهر من 2007 إلى 2008. وهذا يشير إلى أنه لا تأثير لعامل الزمن في فترة القياس على الدول العربية في تحسين خدماتها التعليمية من عدمه. كما نلاحظ أيضاً ارتفاع متوسط الذكور عن الإناث، وقد يرجع هذا لسبب ثقافي يهتم بتعليم الذكور أكثر، كما جاء بالتراث النظري بالدراسات. ويؤكد (Kitamura, 2010) بالمؤتمر العالمي لتربية ورعاية الطفولة المبكرة، أن مشكلة جودة التعليم لا تزال هي القضية الأساسية، والحق الواجب للطفل بكل من الدول النامية والمتقدمة. وبينما تظهر بالدول المتقدمة على صورة تجويد المنتج التعليمي بشكل مستمر، تظهر بالدول النامية في هيئة مشكلات مثل الأمية والتسرب من التعليم. وبناءً عليه، فنسب القراءة المرتفعة تدل على جودة التعليم بهذه الدول، في حين تدل النسب المنخفضة على مشكلات أكبر، وتستمر عبر الوقت. ومتى استفادت الدول من الثقافة المشتركة، استطاعت التغلب على العثرات المستمرة عبر الوقت. وبذلك تحققت صحة الفرض الرابع.

الفرض الخامس: لا توجد فروق في مجال عمالة الأطفال بالدول العربية راجعة لعنصر الزمن. للتحقق من صحة هذا الفرض استخدم نفس الإحصاء السابق؛ لبيان مدى تأثير متغير الوقت في متغير عمالة الأطفال كمتغير تابع له. وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (7) نتيجة المقارنة الكلية بين المتغيرات في عمالة الأطفال

متوسط الذكور	متوسط الإناث	اختبار ويليكسون	درجات الحرية	الدلالة
5.07	4.7	0.782	1	0.3765

من الجدول السابق تبدو الدلالة أعلى من 0.05 ومن ثم فلا توجد فروق في معدل الالتحاق بالتعليم راجعة لعنصر الزمن. وهو هنا قرابة عقد من الزمان من 1999 إلى 2008. وهذا يشير إلى أنه لا تأثير لعامل الزمن في فترة القياس على الدول العربية في تحسين حمايتها للطفل من عدمه. كذلك نلاحظ ارتفاع متوسط الذكور قليلاً عن الإناث، وتعد مشكلة العمالة كما ظهر بعدد من الدراسات العربية السابقة الذكر، وأيضاً وفق تقرير اليونيسيف من أخطر مشكلات الطفولة المبكرة بالعالم العربي، والتي قد تؤدي - بحسب ما جاء - لسوء استغلال الأطفال وسوء معاملتهم وسلبهم حقهم الأساسي في التعلم والنماء واللعب دون تحمل مسؤولية لقمة العيش، كما تعكس مشكلات الفقر وسوء التخطيط بهذه الدول. وتنتفي هذه العمالة بعدد من الدول العربية ذات الدخل المتوسط المرتفع والمرتفع، وهذا يشير للسبب الاقتصادي لهذه المشكلة، والذي يترتب عليه مشكلات اجتماعية وتربوية وسلوكية. وبذلك تحققت صحة الفرض الخامس.

ومن الجدير بالملاحظة هنا: أنه على رغم اختلاف عامل الزمن في الفروض من 2 - 4 حيث كانت فترة المتابعة عام أو 12 شهراً، وذلك عن فترة المتابعة الأخيرة بالفرض الخامس حيث كانت 10 سنوات. إلا أن طول أو قصر الفترة الزمنية لم يعط أية دلالة في تحسن الرعاية المقدمة. وهذا يدق ناقوس الخطر، فعلى رغم وجود مؤسسات وقوانين، فإنها لم تفعل إجرائياً بالشكل الكافي، كما لم يتم تتبعها لمعرفة إمكانية إحراز تقدم من عدمه وأسباب ذلك. وهذا هو ما نحتاجه بالفعل. فعلى الرغم من وجود اختلافات بين الدول العربية ونسب مرتفعة في بعض جوانب الرعاية، إلا أنها لا ترقى لمستوى الدلالة لكل الدول العربية، مجتمعة - بما يؤدي لإحراز تغير مع الوقت. وهذا يعني أن التغير يكون ببعض الدول العربية، وفي قطاعات بسيطة منها، بما لا يعطي دلالة مع الكم الأكبر من الدول التي أحرزت تقدماً بطيئاً، أو لم تحرز تقدماً في الكثير من قطاعاتها على الإطلاق. يُضاف إلى هذا أن الدول التي أحرزت نسباً مرتفعة في بعض جوانب الرعاية نظراً لأنها دول مرتفعة الدخل اقتصاديا، إلا أنها لا تزال تعاني من ثقافة القسر، وهذا يعيق استفادتها من التنمية الاقتصادية التي تتمتع بها.

كما قد أظهرت النتائج أن الطفولة العربية ـ لا سيما المبكرة منها بالعالم العربي - تعاني من مشكلات تتعلق بأمن الطفل وتنميته، وهي المشكلة التي يعاني منها عالمنا المعاصر الآن. ونقصد بالأمن تمتع الطفل بكافة حقوقه اللازمة لنموه نمواً سليماً. ومما يعيق حصوله على حقوقه هذه هو وجود تحديات أساسية تواجه عالمنا العربي، لا يزال غير قادر على حلها بشكل مناسب. ويجمع الدول العربية اشتراكها في هذه المعيقات التي تجابهها، وذلك على رغم وجود اختلافات بالدول راجعة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم الثقافية.

وفي إطار كل ما جاء بالدراسة الحالية - من تقارير دولية وتراث نظري ودراسات سابقة الذكر - يمكن تصنيف مشكلات الطفولة على النحو الآتي:

1. **مشكلات تتعلق بالرعاية الجسمية:** تتمثل في مشكلات: الصحة، والتغذية، والعنف الجسدي. وهذه المشكلات تعكس جوانب قصور تعاني منها بعض الدول؛ إذ تعكس مشكلات مثل تلوث البيئة وعدم التوعية بأهمية البيئة النظيفة للصحة، كما تعكس مشكلة الفقر، والهوة الطبقية داخل نفس الدولة، وعدم استقرار النمو الاقتصادي. وكذلك تعكس ثقافة التغذية وسوء التغذية، وكذلك ثقافة الختان في الاعتداء الجسدي على الفئات الضعيفة، وثقافة الميل للإنجاب المبكر، بما يترتب عليه من تزويج الفتاة في سن مبكر، وما يتبعه من مشكلات، وكذلك ثقافة عدم الاهتمام بتأهيل المقبلين على الزواج بشكل كاف لرعاية الطفل رعاية مناسبة صحياً ونفسياً والعمل على الإعداد لمجيئه جيداً.

2. **مشكلات تتعلق بالأمان والحماية:** وتعكس مشكلات تعاني منها عدد من الدول العربية، مثل: الاتجار في الأطفال، إشراك الطفل في النزاعات المسلحة، عدم إعطاء رعاية مناسبة للأحداث وأطفال الشوارع، وعمالة الأطفال وسوء استغلالهم.

3. **مشكلات نفسية اجتماعية:** وتعكس مشكلة ثقافة التربية بالوطن العربي لكونها تميل للقهر والقسر، فتعطل الإبداع والنمو المتكامل الصحي للشخصية، وهذا يترتب عليه صعوبة الاندماج في تيار التقدم العالمي بعقلية انتقائية ناقدة، كما تعكس أيضاً مشكلات مؤسسات الطفولة المبكرة والمادة المقدمة بها.

4. **مشكلات خاصة بسوء الإدارة والتخطيط:** وتعكسها عدم القدرة على معرفة الكثير من مشكلاتنا بشكل دقيق مثل عدم وجود إحصائية دقيقة لرياض الأطفال بالوطن العربي، وعدم وجود منهاج لهذه الفترة العمرية الدقيقة؛ لعدم وجود هدف تنموي موحد مشترك لها بين الدول العربية ومتفق عليه . وهذا يعكس وجود صعوبة في وضع خطة بعيدة الأمد على مستوى العالم العربي، وتتبعها إجرائياً ومرحلياً، بما يسمح بتقويمها بشكل مستمر.

وبصياغة أخرى، يمكن القول أن مصادر مشكلات الطفولة العربية بالدول العربية مردها لثلاث فئات أساسية هي: مشكلات مصدرها سوء التخطيط الجماعي المشترك بين الدول العربية، مشكلات مصدرها مالي واقتصادي، وأخيراً مشكلات مصدرها تربوي ثقافي اجتماعي.

وعليه، فمن كل ما تقدم، تسرد الباحثة التوصيات الآتية كتصورات مقترحة لعلاج المشكلات السابقة الذكر، ما أمكن، وذلك على النحو الآتي:

1. تفعيل دور التربية الحديثة بالمجتمع، حيث إن التربية الحديثة تعمل على تنمية الشخصية بجوانبها كافة، وهي عملية مستمرة، وتعميمها مسؤولية مؤسسات المجتمع كافة، لا المدرسة وحدها.

2. أن تكون التربية ثقافة مجتمعية، بمعنى أن تدرك الجماعة عن قناعة أن التقدم

مفتاحه في شخصية الفرد، لا في الإمكانيات المادية وحدها. فالتقدم مفتاحه الإنسان المتقدم الذي يصنع التنمية البشرية والمادية. وهذه وإن بدت فكرة مقبولة، فإنها ثقافة نادرة بمجتمعاتنا. ولنشرها ينبغي نشر الوعي بكيفية تقدم الدول التي أحرزت تقدما؛ لتتكون قناعة فعلية عند العامة بهذا، لا عند الصفوة المثقفة فقط. كما ينبغي تطبيق القواعد بحزم وصرامة لا تسمح بالتهاون أو الرجوع للوراء.

3. أن يكون هناك ما يعرف بالعقد الاجتماعي بين كل من المواطنين والدولة بجميع هيئاتها، يضمن حقوق وواجبات كل من الطرفين. وأن يكون الجميع على وعي به، كما هو بالدول المتقدمة، وأن يطبق بصرامة أيضاً.

4. تفعيل دور البيئة المحيطة بالطفل، بدءاً بالأسرة، وأهمية إعداد أفرادها للتعامل التربوي الفعال مع الطفل، ثم المدرسة وتأهيل العاملين بها، وكذلك المادة المقدمة للطفل، وأيضاً الإدارة المدرسية التي تنمي شخصية الطفل، ولا تفصل العمل المدرسي عن البيئة المجتمعية المحيطة، كما هو الحال بالمدارس الصديقة للطفل. وكذلك سائر مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل بما فيها وسائل الإعلام ومواده المقدمة والنوادي، وأيضاً دور العبادة المختلفة.

5. التعلم بالنمذجة من الدول التي أحرزت تقدماً في مجال رعاية الطفل والاستعانة بتجاربها ومحاولة تطبيقها، مثل تجربة البيئة الصديق للطفل، وتتضمن عملية إنشاء مدن صديقة للطفل العناصر التسعة الآتية التي تعزز وترتقي بحقوق الطفل. وهي: المشاركة في صنع القرار، ووجود إطار عمل قانوني صديق للطفل، ووضع إستراتيجية لحقوق الطفل في أنحاء المدينة كلها، وتأسيس وحدة لحقوق الطفل أو كليات عمل تنسيقية، وتقويم الأثر الذي تحدثه في الأطفال، وتخصيص موازنة للأطفال، وإصدار تقرير دوري عن وضع الأطفال في المدينة، ومناصرة حقوق الطفل، والمناصرة المستقلة من أجل الأطفال. وقد تبنت العديد من المدن الأوروبية برامج المدن الصديقة للطفل، كما يوجد بالعالم النامي عدد من هذه المبادرات مثل الفلبين وجنوب أفريقيا والمدن الإكوادورية وجورجيا. (فيثمان، وآخرون 2009). وكذلك المدرسة الصديقة للطفل، وهذه المدرسة تقوم على رؤية أساسية تراعي أربعة أبعاد هي: الشمولية والمساواة، التعليم والتعلم الفعالين، الأمان (السلامة) والصحة والإنتاج، وأخيراً المشاركة والانسجام. وتقوم هذه المدرسة على أساس الأفكار الآتية: نحن نتعلم لكي نعمل، لكي نعيش، لكي نكون، لكي نعرف. والمدارس الصديقة للبيئة تقوم على النظام التالي في رعايتها للطفولة المبكرة: من 0 - 3 أعوام: تستخدم برنامج من «طفل إلى طفل» لتعلم أطفال المدارس كيفية تقديم الخدمة لأشقائهم الصغار سناً واللعب معهم، وتعتمد على نظام الخدمات الأساسية الذي يدعم الأسر والمجتمعات المحلية. من 3 - 6 سنوات: تدعم برامجها التعلم الجماعي مع المجتمع المحلي والآباء والأمهات لخلق مراكز تعليمية مبكرة جيدة النوعية وبيئة آمنة وصحية، وتدعم فرص التعلم الجماعي للأطفال وأولياء الأمور والمدرسين من النواحي الجسمية والعاطفية والإدراكية والمعرفية، وأخيراً تقدم الخدمات لتعزيز مراكز تنمية الطفولة المبكرة القائمة على المجتمع المحلي وإدامتها (رودراكسا، وآخرون، 2008).

6. أهمية التعاون بين خبراء الداخل والخارج لتطبيق البرامج الناجحة بالدول العربية بشكل مناسب للبيئة، وذلك لضمان استقرار التجربة ونجاحها؛ حتى تثمر وتؤتي أكلها.

7. أن يكون هناك عمل جماعي تخطيطي مشترك ينظم عمل كل الهيئات العربية المسؤولة عن الطفولة، داخل كل دولة، ثم بين الدول ككل. به إحصاء دقيق لكل كبيرة وصغيرة متعلقة بالعمل مع الأطفال ووضعهم بالعالم العربي، كما يستطيع المتابعة والإشراف على القوانين، وكذلك يملك إمكانية المنح في حالة الإجادة، والسلب في حالة الإخفاق. لقد أنجزت الدول العربية الكثير في مجال رعاية الطفل، فواكبت التشريعات الدولية لحقوق الطفل، كما سنت القوانين، وأقامت المؤسسات والهيئات المعنية، سواء على مستوى البلد الواحد، أو على مستوى الوطن العربي ككل، وكذلك أحرزت تقدماً نسبياً في بعض المجالات. إلا أنها لا تزال بحاجة ماسة لتضافر الجهود الجماعية، بحيث تتبادل كل دولة خبراتها. وإمكانياتها مع الجانب الآخر، بما يؤدي لتعاون مشترك ومنفعة متبادلة لكل الأطراف، من أجل خدمة الصالح العام والنهوض بمستقبل الوطن العربي ككل.

المراجع

المراجع العربية:

أبو زيد، محمد (2011). تقرير عالم عربي جدير بالأطفال – دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية. الشرق الأوسط، السعودية.

الإبراهيم، حسن (2011). *ثلاثون عاماً في تأسيس ثقافة الطفولة وخدمة الأطفال العرب*. الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. الكويت: 5 – 9.

السوسوة، أمة العليم (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية – تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية.

السوسوة، أمة العليم (2011) . *تقرير التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية* – النسخة العربية، عرض عام. واشنطن: صادر عن البنك الدولي.

الموسوعة الحرة ويكيبيديا (2011). الوطن العربي، حقوق الإنسان، حقوق الطفل. www.ar.wikipedia.org.

بدوي، أحمد زكي (1986). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان.

جمال، معتوق (2011). *واقع الطفولة في الوطن العربي*. الجزء الأول والثاني، الجزائر: جامعة الجزائر.

حسين، سعادة (2011). *ورشة عمل عن مشاكل الأطفال في الوطن العربي*. القاهرة: الأهرام.

رودراكسا، ن.، روثر، م.، وبورتيلو، ز. (2008). *دليل المدارس الصديقة للطفل، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، الأردن: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

شبكة معلومات حقوق الطفل (2011). المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وحقوق الطفل في البلدان العربية. شبكة معلومات حقوق الطفل.www : Child Rights Information Network crin.org . ص 1 – 3.

عبد الدائم، عبد الله (1987). *التربية عبر التاريخ – من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين*. الطبعة السادسة. بيروت: دار العلم للملايين.

عويس، مسعد، عبد المنعم، أحمد، الوحيشي، خالد، مهايني، رامز، السيد، محمد عرفة، رشاد، هدى،

ومخلوف هشام (2003). واقع الطفل العربي – التقرير الإحصائي السنوي، *المجلس العربي للطفولة والتنمية*. ص 22–1. القاهرة.

فيثمان، آن.م.، لانسراون، جريسون، ولينر، جوسن (2009). *وضع الأطفال في العالم*– طبعة خاصة، الطبعة العربية، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

كروسيت، باربا. وعبيد، ثريا أحمد (2011). *السكان في الوطن العربي، صندوق الأمم المتحدة للسكان*، نيويورك: الأمم المتحدة.

محمدين، سيد (2005). *حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في مجال إستراتيجيات حماية الطفل*. القاهرة.

مطاوع، محمد (2006). *مشكلات الطفولة العربية وسبل مواجهتها من المنظور الإسلامي*. الرياض: المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "إيسسكو".

مكي، أحمد مختار (2011). *مؤسسات تربية الطفل العربي بين الواقع والمأمول*. منتدى الفريق الاجتماعي .www.social–team.com.

نور الدين، إيمان، وعبد القادر سالم، منى، والسرسي، صلاح الدين (2007). التقرير التحليلي لمشكلات الطفولة المبكرة في الوطن العربي، *المجلس العربي للطفولة والتنمية*، 1 – 4. القاهرة.

المراجع العربية:

Call, R. (1986). Child development. *Compton's Encyclopedia*, 320-328. Chicago: University of Chicago.

Kitamura, Y. (2010). *World Conference on Early Childhood Care and Education*. Japan: Child research net.

Reber, A. (1995). *Dictionary of Psychology*. London: The Penguin.

Shane, H. G. (1986). Education: what it was, is, and could be. Chicago: University of Chicago. 74-100.

Wikipedia. The free encyclopedia (2011). Children's rights. *Wikipedia.org*, 1-3.